

عملية «تساريفت»؛

قصة احتجاز خمسة

«سجناء إكس» من

الجهة الشعبية لتحرير

فلسطين!

صفحة (٦) من

«عمونه» نموذج حي؛

الحكومة والمحكمة

والمستوطنون - «يد

واحدة»!!

صفحة (٧) من

# الاسرائيلي المنتهد

الثلاثاء ٢٠١٣/٧/٢٣ م الموافق ١٤ رمضان ١٤٣٤ هـ العدد ٣١٢ السنة الحادية عشرة

## نتيهاهو يبادر لسن قانون لإجراء استفتاء شعبي على أي اتفاق مع الفلسطينيين

\*مسؤولون في الخارجية الإسرائيلية يستبعدون التوصل إلى اتفاق سلام ويدعون لحل مرحلي \*

\* كيري أوضح لنتيهاهو أنه في حال استمرار الجمود السياسي فإن حملة نزع شرعية إسرائيل ستشتد \*



نتيهاهو: الذهاب للتفاوض لأجل التفاوض.

في ظل إعلان وزير الخارجية الأميركي، جون كيري، عن استئناف المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، ووسط توقعات إسرائيلية بعدم إمكانية التوصل إلى اتفاق سلام بسبب الفجوات بين مواقف الجانبين، يسود خلاف داخل الحكومة الإسرائيلية حول فكرة إجراء استفتاء شعبي على أي اتفاق يتم التوصل إليه، وذلك في حال التوصل إلى اتفاق كهذا.

وحاول رئيس حزب «البيت اليهودي» ووزير الاقتصاد الإسرائيلي، نفتالي بينيت، إفعال أزمة اثنائية، أمس الاثنين، عندما أعلن أن حزبه لن يؤيد الموازنة العامة لدى طرحها على الكنيست في حال لم يتم قبل ذلك سن قانون الاستفتاء الشعبي.

وقال بينيت خلال اجتماع كتلة حزبه في الكنيست، إن «الاستفتاء الشعبي هو الطريق لمنع حدوث شرخ في صفوف الشعب، والشعب وحده يمكنه أن يحسم في مواضيع مثل التسوية مع الفلسطينيين. وسندعم الموازنة العامة، لكننا سنطلب دفع قانون أساس الاستفتاء الشعبي». ويعني «قانون أساس» أن له صفة دستورية وأن إجراء تعديل عليه يتطلب تأييد أغلبية عالية.

ويأمل بينيت، واليمين الإسرائيلي، بأنه في حال إجراء استفتاء شعبي، فإن ناخبي اليمين سيتجدون للمشاركة فيه بشكل أكبر من ناخبي أحزاب الوسط واليسار الصهيوني. وقال بينيت إنه في جميع الأحوال لن يتم إجراء مفاوضات حول حدود العام ١٩٦٧، وأن «البناء في جميع أنحاء البلاد (ويقصد في المستوطنات تحديدا) سيستمر، وأي تراجع سيجلب الإرهاب». وأضاف أنه «وضعنا مسألة سن قانون أساس الاستفتاء الشعبي كشرط لكي لا تكون هناك ماطلة، ولكي يحدث هذا الأمر الآن. ونحن نتذكر كيف مر اتفاق أوسلو» في إشارة إلى إقراره في الكنيست بتأييد النواب العرب.

من جانبها قالت رئيسة حزب العمل الإسرائيلي، شيلي يحميوفيتش، إن سن قانون الاستفتاء الشعبي «هدفه إبطاء أي احتمال لمفاوضات سياسية قبل أن تبدأ، وإذا كان بينيت والبيت اليهودي يؤمنون بشأن الانتخابات الديمقراطية ليست كافية، ولا يعترفون بصلاحيات الحكومة، فإنه يصعب علي أن أفهم لماذا لا يطالبون بإجراء استفتاء شعبي على الموازنة العامة».

كذلك يعترض رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، على قانون الاستفتاء الإسرائيلي بادعاء أن جهات يمينية متطرفة داخل حزب الليكود الذي يتزعمه وحزب «البيت اليهودي» مارست ضغوطا عليه. ونقلت صحيفة «هارتس»، أمس، عن موظف حكومي إسرائيلي رفيع المستوى قوله إن نتنياهو يعترض المبادرة لسن قانون كهذا بشكل سريع، في الأيام القليلة المقبلة.

ويشار إلى أنه يوجد قانون في إسرائيل ينص على إجراء استفتاء شعبي في حال توصلت الحكومة إلى اتفاق يقضي بالانسحاب من مناطق تخضع للسيادة الإسرائيلية، ويتعلق بالانسحاب من القدس الشرقية وهضبة الجولان اللتين فرضت عليهما إسرائيل قوانينها وأعلنت عن «ضمهما» إليها. لكن قانون الاستفتاء الشعبي الذي يعترض نتنياهو سنه الآن غايته إلزام الحكومة بإجراء استفتاء على أي اتفاق تتوصل إليه إسرائيل مع الفلسطينيين ومن دون علاقة بمضمونه.

وقال الموظف الحكومي للمصاحبة إن وزير الاقتصاد ورئيس «البيت اليهودي»، نفتالي بينيت، بعث برسالة بواسطة رئيس التحالف الحكومي في الكنيست، ياريف ليفين، أول من أمس، مفادها أن حزب «البيت اليهودي» يطلب تطبيق الاتفاق الائتلافي بشأن قانون الاستفتاء

الشعبي ويقضي بسن قانون كهذا خلال ٩٠ يوما. وأفادت صحيفة «يديעות آخرونوت» بأنه يوجد خلاف داخل الائتلاف الحكومي حول موضوع الاستفتاء الشعبي، خاصة وأنه لم يجر استفتاء شعبي أبدا في تاريخ إسرائيل. وتبين أن رئيس حزب «إسرائيل بيتنا»، أفيدور ليرمان، يعارض فكرة الاستفتاء وقال إن «الاستفتاءات الشعبية هي هروب صناع القرار من مسؤولية الحسم ومحاولة للإسكاف بالعصا من كلا طرفيها».

كذلك عبرت رئيسة حزب «الحركة» ووزيرة العدل، تسيبي ليفني، عن معارضتها وقالت إن «الجمهور انتخبنا من أجل أن نتخذ قرارات، وبضمن ذلك قرارات تتعلق بتسوية سياسية، والانتخابات العامة هي الاستفتاءات الشعبية الحقيقي والوحيد». وأعلن رئيس حزب «يوجد مستقبل» ووزير المالية، يائير لبيد، أن حزبه لم يقرر بعد إذا كان سيؤيد سن قانون الاستفتاء الشعبي، وأن قرارا بهذا الخصوص سيتم اتخاذه عندما ينظر الموضوع للبحث.

### مسؤولون إسرائيليون يدعون لاتفاق مرحلي

وفي غضون ذلك استبعد مسؤولون رفيعو المستوى في وزارة الخارجية الإسرائيلية إمكانية التوصل إلى اتفاق دائم بين إسرائيل والفلسطينيين ودعوا إلى التوصل إلى حل مرحلي. ونقلت صحيفة «هارتس»، أمس، عن المسؤولين في الخارجية الإسرائيلية قولهم إنه «لا يوجد احتمال بالتوصل إلى تسوية مع الفلسطينيين على أساس المسار الحالي للمفاوضات» وأنه على ضوء ذلك تعترض الوزارة توجيه المحادثات نحو اتفاق مرحلي آخر

بين الجانبين. ويعتقد المسؤولون في الخارجية الإسرائيلية أنه ينبغي البحث في بدائل ممكنة، ويهدف التوصل إلى معادلة يقبل بها الرئيس الفلسطيني، محمود عباس (أبو مازن)، زعم معارضته لحلول مرحلية.

وقالت الصحيفة إن وزير الخارجية الأميركي كيري يمارس ضغوطا على نتنياهو، من أجل أن يطرح، خلال المرحلة الأولى من المحادثات، رؤيته حيال حدود الدولة الفلسطينية، وأضافت الصحيفة أن الجانب الأميركي يتخوف من أنه إذا لم يطرح نتنياهو رؤيته ومنع إجراء نقاش جدي حول الحدود فإن المفاوضات ستصل إلى طريق مسدود خلال وقت قصير.

وفي سياق متصل قالت «يديעות آخرونوت» إنه يتوقع أن يؤيد أغلبية الوزراء الأعضاء في الحكومة الإسرائيلية الصغيرة للمصوّون السياسية والأمنية، إطلاق سراح أسيرا فلسطينيا من بين الأسرى القدامى الذي حوكموا قبل التوقيع على اتفاقيات أوسلو ويطلب الجانب الفلسطيني بالإفراج عن جميعهم. ووفقا للصحيفة فإن خمسة وزراء في الحكومة المصغرة من أصل سبعة سيؤيدون إطلاق سراح الأسرى ال٨٢. وهؤلاء الوزراء هم موشيه يعلون ويائير لبيد وتسيبي ليفني وغلعدا اردان ونتنياهو نفسه، وسيعارض القرار وزير الاقتصاد نفتالي بينيت ووزير الأمن الداخلي يتسحاق أهارونوفيتش.

### القرار الأوروبي لئن موقف نتنياهو

وفيما يتعلق باستئناف المفاوضات، نقلت صحيفة

«هارتس»، أول أمس، عن موظف إسرائيلي رفيع المستوى قوله إنه في أعقاب الكشف، يوم الاثنين الماضي، عن قرار الاتحاد الأوروبي بعدم سريران الاتفاقيات الموقعة بين الاتحاد أو الدول الأعضاء فيه وبين إسرائيل على المستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية، اتصل نتنياهو بكيري وطلب مساعدته قائلا إن هذا القرار يمس بجهود احيا عملية السلام واستئناف المفاوضات.

وقال الموظف إن نتنياهو كان متوترا وهائجا خلال المحادثة الهاتفية وطلب من كيري التدخل لدى رئيس المفوضية الأوروبية، جوزيه مانويل باروسو، في محاولة لإلغاء القرار الأوروبي، وأضاف الموظف الإسرائيلي أن كيري اتصل فعلا مع باروسو وبحث معه ما يمكن فعله بخصوص القرار، وبعد ذلك عاد واتصل مع نتنياهو.

وقالت «هارتس»، إنه وفقا لمسؤولين إسرائيليين وأميركيين رفيعي المستوى الذين تحدثوا للصحيفة، فإن كيري قال لنتنياهو إن عليه أن يرى بالخطوة الأوروبية على أنها إشارة تحذير لما قد يحدث في حال استمرار الجمود السياسي بين إسرائيل والفلسطينيين، وأوضح أيضا أنه في حال فشل جهوده فإن من شأن ذلك أن يدفع حملة نزع شرعية أشد بكثير ضد إسرائيل. كما تخوف نتنياهو من عواقب القرار الأوروبي وتأثيره على الاقتصاد الإسرائيلي وتزايد تدهور مكانة إسرائيل الدولية.

ورجع المسؤولون ذاتهم أن نتنياهو تخوف من أن يحمله الجمهور الإسرائيلي مسؤولية الفشل السياسي وعزل إسرائيل في العالم، ولذلك فإن استئناف المفاوضات أصبح قضية مصيرية بالنسبة له.

## إسرائيل ترحب بقرار الاتحاد الأوروبي شمل حزب الله في قائمة «المنظمات الإرهابية»

الإسرائيلي، «دوفدوفان»، المتخصصة بالقتال في مناطق مأهولة بالسكان، أنهت تدريبا امتد لفترة طويلة على محاربة نشطاء حزب الله في قرى جنوب لبنان، وأفاد موقع «واللا» الإلكتروني بأن أفراد الوحدة أنهوا في نهاية الأسبوع الماضي تدريبا مطولا من شأنه «تاهيل عناصرها للقتال في القرى الشيعية بجنوب لبنان».

ويشار إلى أن أفراد وحدة «دوفدوفان» متخصصون في تنفيذ عمليات ضد نشطاء ومسلحين فلسطينيين في قلب المدن والقرى ومخيمات اللاجئين المزدحمة بالسكان في الضفة الغربية. وقرر الجيش الإسرائيلي استغلال نوعية الوحدة لتدريبهم، لأول مرة، على القيام بعمليات ضد مقاتلي حزب الله.

ونقل الموقع الإلكتروني عن ضباط في وحدة «دوفدوفان» قولهم إن أفراد الوحدة تدربوا على مدار شهر على القتال في قرية عربية، تشبه القرى في جنوب لبنان، وبدأ لها منطقة قتالية واسعة ومنطقة إطلاق صواريخ وأنفاق. ووصف الضباط مقاتلي حزب الله بأنهم مقاتلون بنوعية أعلى من النشطاء الفلسطينيين وأنهم أقاموا مواقع قتالية في قلب القرى اللبنانية والغابات المحيطة بها. وأضافوا أن أفراد وحدة «دوفدوفان» سيواصلون العمليات التي ينفذونها في الضفة الغربية، لكن في حال نشوب حرب ضد حزب الله فإنهم سيشاركون في المعارك في لبنان ويتوقعون أن تدور غالبيتها في القرى اللبنانية.

ويقضى القرار الأوروبي بتجميد أموال وفرض حظر على إجراء أي اتصالات اقتصادية أو تجارية مع الذراع العسكري لحزب الله. كما ستمتنع الدول الأوروبية ال٢٨ الأعضاء في الاتحاد عن إصدار تأشيرات دخول لنشطاء حزب الله في دول الاتحاد الأوروبي أو التنقل فيها.

وأفادت صحيفة «هارتس» بأن نائب وزير الخارجية الإسرائيلي، زئيف إكين، عقد اجتماعا، مطلع الأسبوع الماضي، جرى خلاله البحث في الخطوات التي نفذتها إسرائيل من أجل شمل حزب الله في قائمة «المنظمات الإرهابية» التي يضعها الاتحاد الأوروبي. ونقلت الصحيفة عن موظف رفيع المستوى في وزارة الخارجية الإسرائيلية قوله إن عدة اجتماعات عقدت مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي حول الموضوع.

وتابع الموظف الإسرائيلي أن فرنسا وألمانيا وهولندا، إلى جانب بريطانيا، دفعت نحو اتخاذ قرار كهذا، بادعاء أن ضلوع حزب الله في العملية التفجيرية التي وقعت في مدينة بورغاس البلغارية، التي أسفرت عن مقتل ٥ إسرائيليين، ومحاولات الحزب تنفيذ عملية ضد سياح إسرائيليين في قبرص، يدل على أن «حزب الله نفذ عمليات إرهابية في الأراضي الأوروبية»، وأضاف أن الولايات المتحدة وبريطانيا مارست ضغوطا على مفوضة العلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي، كاترين أشتون، التي تحفظت من هذه الخطوة.

وفي سياق ذي صلة، قالت تقارير صحفية إسرائيلية، أول من أمس الأحد، إن وحدة المستعربين في الجيش

## الاسرائيلي المنتهد

ملحق نصف شهري يصدر عن



مركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية  
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

أقرت سريران قانون إسرائيلي على الضفة

الغربية في سابقة سياسية وقانونية

حكومة نتنياهو الحالية

سجلت رقما قياسيا

في إقرار مخططات البناء

في المستوطنات

قال تقرير صادر عن حركة «سلام الأن» الإسرائيلية المناهضة للاحتلال والاستيطان إنه تم منذ بدء ولاية حكومة نتنياهو الحالية، في ١٨ آذار الماضي، إقرار مخططات لبناء أكثر من ٥٠٠٠ وحدة سكنية جديدة في المستوطنات.

ونقلت صحيفة «يديעות آخرونوت»، أمس الاثنين، عن تقرير لحركة «سلام الأن» أن حكومة نتنياهو الحالية ضربت رقما قياسيا غير مسبق بإصدارها هذا الكم الهائل من تصاريح البناء في المستوطنة خلال أربعة شهور.

ووفقا لتقرير «سلام الأن» فإن هذه الوحدات السكنية الجديدة في المستوطنات موجودة في مراحل مختلفة من إقرارها، وأن بينها ١٥٠٠ وحدة تقريبا حصلت على المصادقة النهائية من جانب وزير الدفاع الإسرائيلي، موشيه يعلون، للبدء في بنائها.

وتشمل هذه المخططات الاستيطانية بناء ١١٤ وحدة سكنية في مستوطنة «عيلي زهاف»، ٢٩٦ وحدة سكنية في مستوطنة «بيت إيل»، ١١٢ وحدة سكنية في مستوطنة «شيلو»، ٢٧٤ وحدة سكنية في مستوطنة «نوفي فرات»، ٣١ وحدة سكنية في مستوطنة «الموغ»، ١٦٠ وحدة سكنية في مستوطنة «يكير»، ٣٢٥ وحدة سكنية في مستوطنة «سينسانا»، ٩٠ وحدة سكنية في مستوطنة «براخا»، ٣٨ وحدة سكنية في مستوطنة «كوفاف يعقوب»، ٩٢ وحدة سكنية في مستوطنة «موديعين عيليت»، ٢٥ وحدة سكنية في مستوطنة «كفار أدوميم»، ٦٧٥ وحدة سكنية في مستوطنة «إيتامر»، ٥٥٠ وحدة سكنية في مستوطنة «بروخين»، ٨٠ وحدة سكنية في مستوطنة «كرمل»، ١١٢ وحدة سكنية في مستوطنة «معاليه أدوميم»، ١٧٠ وحدة سكنية في مستوطنة «روتيم»، ٢٤ وحدة سكنية في مستوطنة «تقوا»، ٢٢ وحدة سكنية في مستوطنة «كرني شومرون»، ١٤ وحدة سكنية في مستوطنة «الفي منشيه»، ٢٩ وحدة سكنية في مستوطنة «مغعات زئيف»، ٦ وحدات سكنية في مستوطنة «أفرا»، وكانت معطيات رسمية نشرها مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي، مؤخرا، قد فُتت المزاعم التي رددتها وروجت لها وسائل الإعلام ومفادها أن رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، جُعد أعمال البناء في المستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية منذ مطلع العام الحالي. فقد تبين من المعطيات الرسمية أنه ليس فقط لم يتم تجميد البناء الاستيطاني، وإنما أيضا أن البدء ببناء وحدات سكنية جديدة في مستوطنات الضفة سجل، في الربع الأول من هذا العام، ارتفاعا

نسبة أكثر من ١٧٪ مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي. ويشار إلى أن معطيات دائرة الإحصاء لم توضح حجم البناء الاستيطاني في القدس الشرقية. وعقب سكرتير حركة «سلام الأن»، ياريف أونيهامير، على التقرير قائلا إن «الحكومة الجديدة تتحدث عن دولتين، لكن على أرض الواقع فإنها تنفذ العكس تماما». من جهته أعلن مسؤولون في «كل محاولات اليسار بالمس بمشروع الاستيطان لم تنتج. وعندما تم التوقيع على اتفاقيات أوسلو (في العام ١٩٩٣) كان يسكن ١٢ ألف إسرائيلي في المستوطنات بينما أصبح عددهم اليوم يفوق ٣٧٠ ألفا. والبناء في المستوطنات هو حقيقة واقعة وهو مستمر وسيستمر في ظل أية حكومة».

وأقرت اللجنة الوزارية الإسرائيلية لشؤون سن القوانين، أول من أمس الأحد، مشروع قانون يقضي بسريان قانون عمل النساء الإسرائيلي على مناطق الضفة الغربية، الأمر الذي يمكن تفسيره من الناحية القانونية على أنه ضم الضفة لإسرائيل.

وذكر موقع «واللا» الإلكتروني أن اللجنة الوزارية أقرت مشروع القانون الذي قدمته عضو الكنيست أوربت ستروك، وهي مستوطنة في البؤرة الاستيطانية في قلب مدينة الخليل، ويهدف إلى سريان قانون عمل النساء على مناطق الضفة الغربية، وهو أمر لم يحدث حتى الآن لكون الضفة من الناحية القانونية ليست جزءا من إسرائيل. وتخضع الضفة الغربية للقانون العسكري الإسرائيلي، ومشروع القانون الذي صادقت عليه اللجنة الوزارية يشكل سابقة قانونية وسياسية.

وأيد جميع الوزراء من حزب الليكود، الذي يتزعمه نتنياهو، مشروع القانون، وعارضته فقط وزيرة الصحة ياعيل غيرمان، من حزب «يوجد مستقبل» برئاسة يائير لبيد. وقال الموقع الإلكتروني إن وزيرة العدل، تسيبي ليفني، ووزير المالية، يائير لبيد، لم يشاركا في اجتماع اللجنة الوزارية.

ويأتي إقرار هذا القانون بعد يومين فقط من إعلان وزير الخارجية الأميركي، جون كيري، عن استئناف المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين. ويتوقع أن يؤدي إقراره إلى توجيه انتقادات دولية ضد إسرائيل كونه يتعارض مع القانون والمواثيق الدولية. وكانت ستروك قد حاولت تجنيد دعم أعضاء كنيست من أحزاب المعارضة لمشروع القانون، لكنهم رفضوا ذلك بسبب تبعاته السياسية.

## دراسة جديدة:

# سياسة تطوير المواصلات في إسرائيل تخدم الطبقات الميسورة أكثر من عامة السكان وتخدم الرجال أكثر من النساء واليهود أكثر من العرب والشبان أكثر من المسنين!



المواصلات الاسرائيلية جزء من بنية التمييز.

تتبنى نموذج مواصلات، من النوع القائم في الدانمارك على سبيل المثال، حيث بقي مستوى المحركات منخفضة نسبياً، وذلك بفضل مواصلات عامة ذات مستوى خدمة عالٍ، ينافس من حيث الراحة والجدوى المركبات الخصوصية.

### الاستثمار في المواصلات في ميزان العدالة الاجتماعية

يعبر اندعام المساواة الاجتماعية عن نفسه أيضاً في الفوارق في أنماط استخدام ومالية المواصلات، لذلك ينبغي لتطوير المواصلات أن يأخذ في الحسبان سائر تلك المعطيات، إذ يمكن للتطوير المستند على التخطيط السليم أن يساهم في دفع المساواة الاجتماعية قدماً، في حين أن التطوير الذي يتم بمنأى عن هذا الاعتبار يمكن أن يكرس ويعزز عدم المساواة.

### ملكية السيارات الخصوصية

خدم التركيز الشديد على تطوير شبكة الطرق والشوارع في إسرائيل أصحاب السيارات الخاصة في المقام الأول، وملكية السيارات الخاصة لا تتوزع من جهتها بصورة متساوية بين الفئات السكانية المختلفة، وإنما تنتشر أكثر في البلدات والأسر التي تتمتع بوضع اقتصادي جيد، ويستخدم مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي مستوى المحركات (الميكانيكية) كواحد من المؤشرات حول المكانة الاجتماعية-الاقتصادية للسلطات المحلية في إسرائيل. فكلما كان مستوى المحركات مرتفعاً، تزداد أيضاً نسبة الذين يستخدمون وسائل النقل الخاصة، لذلك فإن الاستثمار في الشوارع والتحويلات المرورية يخدم بالأساس الطبقات الميسورة، في حين يمكن للاستثمار في مواصلات السكك الحديدية والقطارات أو شبكات الطرق المخصصة للمواصلات العامة، أن ينطوي على قدر أكبر من التوازن والمساواة.

من هنا فإن الحديث يدور على توليفة استثمارات غير ناجعة، تتفاقم الازدحام والعبء الفاضل على الطرق عوضاً عن تخفيفه، وكما أشرنا فقد توزعت الاستثمارات في شبكات المواصلات في إسرائيل في العام ٢٠١١، على النحو الآتي: ٦٤٪ للشوارع والطرق، ١٤٪ للمواصلات العامة في المناطق الحضرية، و٢٢٪ لسكك الحديد والقطارات.

وللمقارنة، فقد ارتفعت تدريجياً في دول أوروبا الغربية نسبة الاستثمارات، في تطوير السكك الحديدية، من مجمل الاستثمارات في المواصلات البرية، من ٢٠٪ في سبعينيات القرن الماضي- إلى ٤٠٪ في العام ٢٠١٠، علماً أن نسبة كبيرة من هذه الميزانية خصصت لشبكة مواصلات السكك الحديدية في المناطق الحضرية (في المدن).

### وتيرة النمو السكاني مقابل وتيرة الزيادة في مستوى المحركات

بلغ معدل النمو السكاني في إسرائيل خلال العقد الأخير حوالي ١٨٪، جنباً إلى جنب سجلت في إسرائيل زيادة مطردة على مستوى المحركات المركبات التي تعمل بواسطة محرك) للفرد، إذ ارتفع عدد المركبات من ٢٨٥ مركبة لكل ١٠٠٠ نسمة في العام ٢٠٠٣، إلى ٣٢٢ مركبة في العام ٢٠١٠، كذلك فقد ازداد أسطول السيارات في إسرائيل بين الأعوام ١٩٨٨-٢٠٠٩، من حوالي ٩٥٠ ألفاً، إلى حوالي ٢٫٩ مليون سيارة (هي زيادة بنسبة ١٥٨٪)، وقد ارتفع هذا العدد في العام ٢٠١١ ليصل إلى ٢٫٦٨ مليون سيارة. ووفقاً لتقديرات مختلفة، إذا استمر الاتجاه القائم على هذا الصعيد، فإن عدد السيارات في إسرائيل سيتراوح بحلول العام ٢٠٥٠، ما بين ٦ ملايين و٧ ملايين مركبة تقريبا. ويعني ذلك في بلد صغير مثل إسرائيل تغطية المزيد من الأراضي الثمينة بطبقات ضخمة من الإسفلت، إن البديل المنطقي لهذا الوضع هو

الناحية، يتعين على إسرائيل أن تقارن نفسها بهذه الدول النامية في OECD.

### هل حولت الاستثمارات إلى المسارات الصحيحة؟

يكن أحد الأسباب الرئيسية لكون الاستثمارات في المواصلات غير كافية لإيجاد حل دائم لمشكلة المواصلات في إسرائيل، في توليفة الاستثمارات التي تميل لصالح المركبات الخاصة. فقد أعطت دولة إسرائيل، طوال السنوات، الأولوية للاستثمار في شبكات طرق للمركبات الخاصة، بدلا من إعطاء الأولوية للاستثمار في شبكات المواصلات العامة، فمجال مشاريع تخطيط وتطوير شبكات الطرق والمناطق السكنية الحضرية والريفية جاءت لتتلاءم أكثر فأكثر مع ثقافة مواصلات تعتمد على السيارات الخصوصية. في المقابل لم تحظ المواصلات العامة بتطوير ملائم، مما أبقاها

متخلفة نسبياً، بل وتراجعت مكائتها. ويمكن الوقوف على ذلك من خلال معطيات حول السفر بالسيارات الخاصة. فبين السنوات ١٩٩٥ و٢٠٠٨ ازدادت نسبة المتوجهين إلى أماكن عملهم بالسيارات الخصوصية من ٥٨٪ إلى ٦٧٪، في المقابل انخفضت نسبة الذين يتوجهون إلى أماكن عملهم بالحافلات وسفرات الأجرة من ٤٠٪ إلى ٣١٪. أما نسبة المتوجهين إلى أماكن عملهم بالقطارات فما زالت متدنية جداً (أقل من ١٪ من مجموع المتوجهين للعمل). صحيح أن توسيع شبكة الشوارع ساهم على المدى القصير في تخفيف الازدحام، ولكنه شجع المزيد من الأشخاص على استبدال مقعد الراكب- المسافر- في المواصلات العامة بسيارة أخرى على الشارع. كذلك ساهم التخطيط الحضري والتخطيط العمراني عموماً، في تشجيع أنماط المواصلات المعتمدة أكثر فأكثر على السيارات الخصوصية.

شيكال، حول منها ٩٫٨٨ مليار شيكل (حوالي ٦٨٪) للاستثمار في المواصلات البرية، و٣٫٥٢ مليار (حوالي ٢٤٪) للدعم الحكومي للمواصلات، وحول نحو ٨٪ من مجمل هذه الميزانية لتمويل إدارة وزارة المواصلات والسلامة على الطرق ونفقات أخرى. وتغطي الميزانية ثلاثة مجالات رئيسية وهي: تطوير البنى التحتية لشبكة القطارات، وتطوير المواصلات العامة في المناطق الحضرية وصيانة الشوارع والطرق. وقد ارتفع حجم الاستثمار في تطوير البنى التحتية للقطارات في العقد الأخير من ١٢٪ (من مجموع الاستثمارات في البنى التحتية للمواصلات) في العام ٢٠٠٠، إلى ٢١٪ في العام ٢٠١١. وتقترب هذه النسبة من المتوسط في دول منظمة OECD والذي بلغ ٢٣٪ في العام ٢٠١٠.

وفيما كان حجم الاستثمار في المواصلات العامة الحضرية ضئيلاً نسبياً، خلال السنوات العشر المذكورة، فقد كان حجم الاستثمار في تطوير وصيانة الشوارع هو الأكبر في الفترة ذاتها، ومع ذلك فإنه يشهد اتجاهاً من الانخفاض.

### توقعات بتفاقم وضع المواصلات في إسرائيل

على الرغم من ازدياد حجم الأموال المستثمرة في تطوير البنى التحتية لشبكات المواصلات، إلا أن التوقعات بشأن وضع المواصلات في إسرائيل بشكل عام، وفي المناطق الحضرية (المتروبوليتان) بشكل خاص، لا تبشر بتحسين، أو بمستقبل أفضل على هذا الصعيد.

ووفقاً لمعطيات أعدتها وزارة المواصلات، فإنه من المتوقع، على سبيل المثال، أن يزداد الازدحام على الطرق بصورة ملموسة ليؤدي إلى انسداد تام لشبكة الطرق الرئيسية في المتروبوليتان في ساعات الذروة الصباحية، وأن يتضاعف طول المقاطع المزدحمة في الطرق السريعة في ساعات الذروة، في غضون عشرين عاماً، وأن يضطر حتى العام ٢٠٣٠ كل من يسافر بسيارة إلى هدر أكثر من ٦٠ دقيقة إضافية بالمتوسط في اليوم بسبب الازدحام على الطرق، مما سيؤدي إلى خسارة في الناتج القومي بما قيمته ٢٥ مليار شيكل في السنة.

ولكن، كيف يمكن تفسير هذه التوقعات القاتمة، في الوقت الذي شهد فيه العقد المنصرم زيادة ملموسة في الميزانية الممولة لتطوير شبكات المواصلات؟ في الواقع، صحيح أن الميزانية تزيد بمصطلحات مالية، ولكن حجم الاستثمار، بمصطلحات الوزن أو النسبة من الناتج المحلي الخام، كان في الحقيقة ثابتاً جداً خلال تلك السنوات، وتراوح حول ١٪.

ويبرز الاستثمار الحكومي في تطوير شبكات المواصلات بشكل رئيس عند مقارنته بميزانيات تطوير مجالات أخرى تقع ضمن مسؤولية الدولة، أو بعبارة أخرى، في ضوء تقليص الاستثمارات الحكومية في هذه المجالات في السنوات

الأخيرة. من جهة أخرى، لاحظنا أن حجم الاستثمارات في شبكات المواصلات في إسرائيل، والذي تبلغ نسبته حوالي ١٪ من الناتج المحلي الخام، مشابه للمتوسط في دول OECD. لكن هذا المتوسط يمكن أن يضل، ذلك لأنه يشمل دولاً تستثمر أقل من ١٪ في المواصلات، وهي الدول الأكثر تطوراً في الغرب، والتي كانت قد استثمرت في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، في هذا المجال، ما بين ١٢٪ و١٥٪ من الناتج المحلي الخام، وبلغت مستوى عالياً ومتقدماً على صعيد شبكات المواصلات، في المقابل، في الدول الأقل تطوراً في OECD، مثل إسبانيا والبرتغال ودول وسط أوروبا، والتي ما زالت شبكات المواصلات فيها غير مرضية، نجد أن حجم الاستثمار (في المواصلات) يتراوح حالياً ما بين ١٫٦٪ و٢٪ من الناتج المحلي الخام، ومن هذه

### تعريف

ننقل هنا ملخصاً لدراسة صدرت حديثاً عن مركز «أدفا» للمعلومات حول المساواة والعدالة الاجتماعية في إسرائيل، تتناول سياسة الاستثمار في تطوير البنى التحتية لشبكات المواصلات في إسرائيل خلال العقد المنصرم.

وتتفحص الدراسة، التي أعدها الباحث في مركز «أدفا» عدي سوفير، حجم الاستثمار في البنى التحتية لشبكات المواصلات البرية خلال الأعوام ٢٠٠٠-٢٠١٢، وتحلل توزيع هذا الاستثمار بناء على مجالات التطوير المختلفة، مثل سكك القطارات وشبكات الطرق والشوارع، والمواصلات العامة الحضرية. وتناقش الدراسة في سياق متصل، السمات التي تميز المجموعات السكانية المختلفة في إسرائيل فيما يتعلق باستخدام المواصلات، وانعكاسات السياسة الحكومية المتبعة في مجال المواصلات على هذه المجموعات السكانية. وتقتصر في النهاية مبادئ للارتقاء بوضع المواصلات عموماً في إسرائيل. وقد أنجز ترجمتها سعيد عياش. («المشهد الإسرائيلي»)

### الاستثمار في البنى التحتية للمواصلات

ازدادت في العقد الأخير الميزانيات المخصصة للاستثمار في شبكات المواصلات البرية في إسرائيل من ٥٫٩ مليار شيكل في العام ٢٠٠٠، لتصل إلى ٩٫٨٨ مليار شيكل في العام ٢٠١١، مما يشكل زيادة بنسبة ٦٧٪. وتبرز الزيادة في هذه الاستثمارات بشكل خاص في ضوء التقليص في ميزانيات التطوير الحكومية الأخرى. غير أن حجم هذا الاستثمار كان بمصطلحات الناتج المحلي الخام في معظم تلك السنوات ثابتاً ومستقرًا جداً (حوالي ١٪ من الناتج المحلي الخام)، ومساوياً لما هو قائم في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD.

على الرغم من ذلك فإن خبراء المواصلات في إسرائيل، ومن ضمنهم خبراء حكوميين، لا يرون في حجم الأموال المستثمرة في تطوير البنى التحتية لشبكات المواصلات، وخاصة البرية، ما يبشر بتحسين ومستقبل أفضل على هذا الصعيد، بل على العكس، يتوقعون أن يزداد الوضع سوءاً وتفاقماً، ويعود السبب الرئيس في ذلك، بحسب رأيهم، إلى سياسة الاستثمارات في هذا المجال، والتي أعطت الأفضلية حتى الآن للسفر في السيارات الخصوصية بدلا من المواصلات العامة. فهذه السياسة، وإن كانت قد خفضت الازدحام في الطرق والشوارع على المدى القصير، خلقت ارتباطاً متزايداً بالمركبات الخاصة، وتفاقماً في وضع المواصلات على المدى البعيد... بالإضافة إلى ذلك، فقد خدمت هذه السياسة الطبقات الميسورة أكثر مما أتت به من فائدة لعامة السكان، وخدعت الرجال أكثر من النساء، واليهود أكثر من العرب، والشبان أكثر من المسنين.

### ميزانية المواصلات

تنقسم ميزانية المواصلات إلى عدة بنود رئيسية، وتشمل: ميزانية مخصصة للاستثمار ولتطوير البنى التحتية لشبكات المواصلات.

ميزانية مخصصة لـ «دعم المواصلات»، أي الدعم الحكومي للشركات المشغلة للمواصلات العامة.

الميزانية المخصصة لإدارة وزارة المواصلات والسلامة على الطرق ونفقات أخرى. في العام ٢٠١١، بلغت ميزانية المواصلات ١٤٫٥٧ مليار

## انعكاس سياسة تطوير المواصلات في إسرائيل على الفئات السكانية المتعددة

### مبادئ لتطوير المواصلات

إن سياسة تطوير المواصلات في إسرائيل يجب أن تختبر بواسطة معايير العدالة الاجتماعية والاستمرارية على المدى البعيد ودفع التشغيل وجودة البيئة.

ينبغي لسياسة تطوير المواصلات في إسرائيل أن تعطي الأفضلية للمواصلات العامة.

تعتبر مواصلات السكك الحديدية أفضل من المواصلات التي تعمل بمحركات (موتوروات). مع ذلك فإن أسعار السفر في القطار عالية جداً بالنسبة لمعظم العاملين والعاملات في إسرائيل.

تقع القرى والبلدات العربية حالياً في هامش شبكات المواصلات العامة، سواء شبكات الطرق والشوارع أو شبكات القطار. لذلك يجب وضع البلدات العربية على رأس سلم أولويات التطوير المستقبلي للمواصلات، وسط إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات النساء.

من أجل تطوير مستديم لمناطق الهامش، يجدر التأكيد على الاستثمار في مواصلات عامة، داخلية-مناطيقية، ناجعة، جنباً إلى جنب مع تطوير مراكز تشغيل لوائية.

فالتأكيد القائم حالياً، على السفر اليومي من مناطق الهامش إلى المركز وبالعكس، ليس مجدياً، ومن شأنه أن يبقي وضعية عدم المساواة القائمة على حالها.

إن حل مشكلة الازدحام المروري في منطقة «عوش دان» (تل أبيب الكبرى)، مركز الأعمال في إسرائيل، يكمن في تطوير مواصلات السكك الحديدية (القطارات).

إن نوعية الخدمة هي مسألة لا تقل أهمية عن تطوير البنى التحتية. لذلك، وفي سياق عملية الانتقال من التركيز على تطوير شبكات الطرق والشوارع إلى التركيز على تطوير المواصلات العامة ومواصلات السكك الحديدية، يجدر وضع مسألة تحسين الخدمة في مقدمة سلم الأولويات المتعلق بالمواصلات في إسرائيل.

فقط. وتعني هذه المعطيات أن المسنين يعتمدون على المواصلات العامة أكثر من باقي فئات السكان. ويرى مسنون كثيرون في السياسة ما يرمز إلى الاستقلالية، خاصة في ضوء الهبوط في قوتهم البدنية. مع ذلك فإن السياسة ذاتها تصبح أكثر صعوبة، بل وربما تغدو خطرة، وكلما كان المجتمع يعتمد أكثر على السيارة، كلما كان من الصعب أكثر على المسن أو المسنة، نفسياً واجتماعياً، التوقف عن السياقة، في الوقت الذي تقتضي فيه القيود الجسمانية ذلك.

في المقابل، كلما كان حيز الحياة ملائماً أكثر للسير على الأقدام، وكلما كان السفر في المواصلات العامة مريحاً ويحظى بمكانة لائقة، كلما قل الإجماع عن التوقف عن السياقة.

إن توفر شبكة مواصلات عامة ناجعة، من شأنه أن يسهل حركة الكثيرين من المسنين، وأن يساعدهم على المحافظة على استقلاليتهم واعتمادهم على أنفسهم. بالإضافة إلى ذلك فإن التطوير العمراني المثالي بالنسبة للمسنين، يجب أن يتضمن بنية تحتية ملائمة للمشاة، واستخدامات مختلطة ومتنوعة للأرض تشمل توفر تشكيلة من الخدمات والنشاطات على مقربة من البيت، ففي بيئة كهذه يمكن للمسنين تطوير وممارسة عادة تسوق مستقلة، والمشاركة في نسيج الحياة في محيطهم، والمحافظة على حياة فعالة وصحية أكثر. إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الازدحام الضروري في مراكز المدن وما ينتج عنه من ضجيج وتلوث للجو، ينطوي عدا عن تأثيره الصحي على سائر المجموعات السكانية- على تأثير أشد ضرراً وخطورة على المسنين. نظراً لأن الكثيرين منهم يقعون في مراكز المدن، كما أن لديهم حساسية عالية لتلوث الجو.

عدد فرص التشغيل، أو من أجل إتاحة سهولة الحركة والتنقل، وخاصة بالنسبة للنساء، الأمر الذي من شأنه أيضاً أن يساهم في تقليص الفجوات الجندرية.

المواصلات والأطفال والشبابية يشكل الأطفال وأبناء الشبيبة حتى سن ١٧ عاماً، حوالي ٣٣٪ من مجموع السكان في إسرائيل. ويؤدي ارتفاع مستوى المحركات والتطوير العمراني- المواصلاتي الذي يركز اهتمامه على المركبات الميكانيكية، إلى المس

بحرية حركة الأولاد والشبابية، ليس فقط بحكم عدم وجود مركبات خاصة في حوزة هاتين الفئتين من الجمهور، وإنما أيضاً لأن توسيع الشوارع ومفترقات الطرق وتقليص مساحة الأرصفة وازدياد زحمة السيارات، يمس بحرية فإن التطوير العمراني الذي يركز على المركبات، يبعد المراكز التجارية والخدمات عن الأحياء السكنية، ويحد من استقلالية الأولاد والشبابية ويزيد تبعيتهم للآباء. إن استثماراً في المواصلات والتطوير العمراني- المواصلاتي الذي الفئتين من السكان، ينبغي أن يبتغى أن يبتغى عامة مريحة وسهلة المنال، وتطويراً عمرانياً بكثافة متوسطة، يجمع بين توفير حيزات حركة وتنقل مريحة وأمنة على الأقدام والدراجات الهوائية، وتوفير حيزات للمكوث واللعب.

### المواصلات والمسنون

يشكل المسنون والمسنات، الذي تزيد أعمارهم عن ٦٥ عاماً، قرابة ١٠٪ من سكان إسرائيل، يقطن حوالي ٩٣٪ منهم في مجتمعات ومناطق حضرية. ٧٧٪ من بين الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٥ عاماً و ٦٤ عاماً مسجون لهم قيادة سيارة، مقابل ٥٤٪ فقط من المجموعة التي تتراوح أعمارها بين ٦٥ عاماً و ٧٤ عاماً، وتتخفف نسبة المسجون لهم بقيادة سيارة من سن ٧٥ عاماً فما فوق، إلى ٢٤٪

### العرب

هذا الدخل للرجل الأجير ٩٩٧٦ شيكلاً. إن سياسة المواصلات المتبعة تثقل على النساء وتجرهن على المناورة بين العمل والأسرة ومهام أخرى، وتقلص عملياً الفرص المتاحة أمامهن، نظراً لاعتمادهن على المواصلات العامة، واضطرارهن لمصرف جزء كبير من وقتهن في سفريات من مكان إلى آخر بسبب كثرة مهامهن. وطالما كانت المواصلات العامة لا تحظى بدرجة أفضلية عالية في السياسة القومية، فإن النساء أول المتضررين من سياسة المواصلات المتبعة.

### المواصلات والمواطنون العرب في إسرائيل

يعتبر مستوى المحركات في البلدات العربية منخفضاً نسبياً مقارنة مع البلدات اليهودية. ففي العام ٢٠١١ بلغ عدد المركبات الميكانيكية لكل ألف نسمة ٣٥٥ مركبة في البلدات اليهودية مقابل ٣٦٦ مركبة في البلدات العربية. ويكتسب هذا المستوى المنخفض مغزى أكبر في ضوء حقيقة أن المواصلات العامة في البلدات العربية قليلة وأحياناً حتى غير متوفرة. وتظهر مقارنة بين بلدات عربية ويهودية متجاورة، ومتشابهة من حيث الحجم، وجود فجوة كبيرة، سواء في عدد أهداف خطوط المواصلات العامة، أو في انتظام عمل هذه الخطوط.

فصلاً عن ذلك فإن الفجوة الجندرية في البلدات العربية في حيازة رخصة سياقة، أكبر بكثير من المتوسط العام في إسرائيل. ففي العام ٢٠١١ بلغت في الوسط اليهودي نسبة النساء اللائي احتفظن برخصة سياقة ٤٤٪ من مجموع الذين كان في حوزتهم رخصة سياقة، في حين بلغت النسبة في الوسط العربي ٣٤٪ فقط. وتشير مختلف المعطيات إلى وجود حاجة ملحة لتطوير مواصلات عامة في البلدات العربية، سواء من أجل زيادة

خصصت الدراسة التي صدرت حديثاً عن مركز «أدفا» حول سياسة الاستثمار في تطوير البنى التحتية لشبكات المواصلات في إسرائيل خلال العقد المنصرم، فضلاً خاصة للحدث عن انعكاس هذه السياسة على الفئات السكانية المتعددة، وهنا مقاطع واسعة من هذا الفصل.

المواصلات والجندر هناك اختلاف وفوارق في استخدام النساء والرجال لوسائل المواصلات المختلفة. وتعكس هذه الفوارق إجمالاً عدم المساواة داخل العائلة وفي سوق العمل، والبيئة الحضرية وعمليات التربية والتنشئة الاجتماعية. ومن أهم سمات الفوارق الجندرية في المواصلات، كما وردت في

أدبيات عالية: تستخدم النساء السيارات الخصوصية بصورة أقل من الرجال بينما يستخدم المواصلات العامة أكثر من الرجال.

تقوم النساء بسفريات يومية أكثر من الرجال ولكن لمسافات أقصر، وذلك في ضوء كثرة الوظائف الجزئية التي تعمل فيها النساء بأجر منخفض، وكثرة المهام الملقاة على النساء.

مقارنة مع الرجال، فإن النساء يسافرن أكثر في غير «ساعات الذروة».

بالإضافة إلى ذلك، هناك معطيات قائمة في إسرائيل، تدل أيضاً على تلاؤم تلك السمات مع أنماط استخدام النساء للمواصلات.

في العام ٢٠١١ امتلكت ١٫٥ مليون امرأة رخصة سياقة مقابل ٢٫٩ مليون رجل.

٢٢٪ من مجموع النساء العاملات في العام ٢٠١١ عملن بوظيفة كاملة و٣٨٪ بوظيفة جزئية، هذا بينما كان ٨١٪ من مجموع الشغيلة الرجال يعملون بوظيفة كاملة.

في العام ٢٠١١، بلغ متوسط الدخل الشهري غير الصافي من العمل المرأة الأجيرة ٦٥٩٩ شيكلاً، في حين بلغ متوسط

مقابلة خاصة مع المدير العام الأسبق لوزارة الخارجية الإسرائيلية

## ألون ليئيّل لـ «المنشهر الإسرائيلي»: العقوبات الأوروبية ضد جنوب إفريقيا هي التي أدت إلى سقوط نظام الأبارتهايد!

**\* قرار الاتحاد الأوروبي بمقاطعة المستوطنات هو قرار مهم وشجاع وأهم من الإعلان عن استئْفاف المفاوضات \* نتتياهو يدرك أنه إذا لم يوقف كرة التلج هذه فإنه سننتضم إليها وبسهولة دول كبرى وصديقة لنا، مثل الولايات المتحدة والصين وربما اليابان، وينظره فإنّ الدخول إلى غرفة المفاوضات الآن سيلجم هذا الزخم الذي بدأه الأوروبيون \***

**كتب بلال زاهر:**

عمم الاتحاد الأوروبي، في ٣٠ حزيران الفائت، تعليمات ملزمة لجميع دول الاتحاد الـ ٢٨ تقضي بمنع تقديم أي تمويل أو تعاون أو منح أو منح للابحاث أو جوائز للجهات الموجودة في المستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية، وبموجب هذه التعليمات فإن أي اتحاق يتم التوقيع عليه في المستقبل بين الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه وبين إسرائيل يجب أن يشمل بندا ينص على أن المستوطنات ليست جزءا من دولة إسرائيل ولذلك فإنها ليست جزءا من الاتفاق. وتسري هذه التعليمات بدءا من العام ٢٠١٤ وحتى العام ٢٠٢٠. وأعلن الاتحاد الأوروبي، يوم الجمعة الماضي، أن هذه التعليمات دخلت حيز التنفيذ.

وكان دبلوماسيون من الاتحاد الأوروبي قد أبلغوا نظراءهم في البعثة الإسرائيلية في بروكسل بالقرار، في بداية الشهر الحالي، لكن حكومة إسرائيل لم تفعل شيئا في هذا السياق، وادعت أنها لم تتفهم الرسائل الأوروبية التي وصلتها، وكشفت صحيفة «هارتس» الموضوع، يوم الاثنين من الأسبوع الماضي، الأمر الذي أثار عاصفة في إسرائيل، ووصف مسؤولون في وزارة الخارجية الإسرائيلية القرار الأوروبي بأنه «هزة أرضية». وفي مساء اليوم نفسه عقد رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، اجتماعا عاجلا في مكتبه، بمشاركة وزيرة العدل، تسيبي ليفني، ووزير الاقتصاد ورئيس حزب «البيت اليهودي»، نفتالي بينيت، ونائب وزير الخارجية، زئيف الكين، لبحث تداعيات القرار الأوروبي بمقاطعة المستوطنات.

وأصدر نتنياهو بيانا في ختام الاجتماع قال فيه «كثت أتوقع مني يهتم بشكل حقيقي بالسلام والاستقرار في المنطقة أن ينفرد لهذه القضية بعد أن يحل أو مشاكل أكثر إلحاحا في المنطقة وهي الحرب الأهلية التي تدور في سورية والسعي الإيراني إلى امتلاك الأسلحة النووية. وبصفتي رئيس وزراء دولة إسرائيل، لن أسمح بالساس بمئات الآلاف من المواطنين الإسرائيليين الذين يسكنون في كل من يهودا والسامرة إاي الضفة الغربية» ومرتفعات الجولان والقدس عاصمتنا الموحدة، ولن نقبل أية أملاء من أطراف خارجية حول حدودنا. وهذه القضية لن تتحسم إلا من خلال إجراء مفاوضات مباشرة بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني». ورغم لهجة نتنياهو في البيان ورفضه القرار الأوروبي، إلا أن الحديث في إسرائيل يدور عن أن هذا القرار جعل نتنياهو يلين موقفه حيال استئْفاف المفاوضات، الذي أعلن عنه وزير الخارجية الأميركي، جون كيري، يوم الجمعة الماضي.

وأصدر نتنياهو بيانا مساء السبت الفائت، قال فيه «اعتبر استئْفاف العملية السلمية في هذا الحين مصلحة إستراتيجية حيوية لدولة إسرائيل. وهذا يتسم بالاهمية بحد ذاته من أجل القيام بمحاولة لإنهاء الصراع بيننا وبين الفلسطينيين وهذا مهم إزاء التحديات التي نواجهها وتحديدا من سورية وإيران، وأضاف أنه مع استئْفاف العملية السلمية أرى أمامي هدفين أساسيين: منع قيام دولة ثنائية القومية بين البحر الأبيض المتوسط وظهر الأردن وتهدد مستقبل الدولة اليهودية ومنع إقامة دولة إرهاب أخرى برعاية إيرانية على حدود إسرائيل تحدثنا بشكل ليس أقل خطورة، مثل حول قرار الاتحاد الأوروبي وإعلان عن استئْفاف المفاوضات، أجرى «المنشهر الإسرائيلي» المقابلة التالية مع مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية الأسبق والسفير السابق في جنوب إفريقيا، الدكتور ألون ليئيّل.

(\*) «المنشهر الإسرائيلي»: كيف ترى قرار الاتحاد الأوروبي بشأن المستوطنات؟

ليئيّل: «هذا قرار مهم للغاية. وهو قرار مهم وشجاع وربما تاريخي أيضا، وارى بقرار الاتحاد الأوروبي، وبقرار الأمم المتحدة أيضا، الذي اتخذ في تشرين الثاني الماضي، على أنهما أهم من الإعلان عن استئْفاف المفاوضات. إن استئْفاف المفاوضات وأنا لا أستخف بذلك، لم يلمس القضايا الحقيقية بعد والفجوات بين مواقف الجانبين، بينما قرار الأمم المتحدة بالاعتراف بفلسطين كدولة، ومقاطعة الاتحاد الأوروبي للمستوطنات، هو أمر يلمس المواقف. وهذا يشكل ضغطا على إسرائيل في موضوع المواقف. وحتى لو أن كيري مارس ضغوطا هنا وهناك، فإن هذه ضغوط تتعلق بأمور تقنية، مثل إطلاق سراح عدد أكبر أو أقل من الأسرى. لكن هذا لا يتعلق بموضوع الانسحاب الإسرائيلي ولا بمكانة الفلسطينيين كدولة وأمر من هذا القبيل. ولذلك فإني أعتقد أنه يجب النظر إلى كل ما حدث خلال العام الأخير على أنها تطورات مترابطة ببعضها، بدءا بقرار الأمم المتحدة وقرار الاتحاد الأوروبي، وإلى استئْفاف المفاوضات.

(\*) هل تعتقد أنه يوجد شبه بين القرار الأوروبي بشأن المستوطنات وقرارات أوروبية ضد جنوب إفريقيا إبان نظام الأبارتهايد؟ وأنت كنت سفيرا لإسرائيل في جنوب إفريقيا. ليئيّل: «هذا صحيح. كنت سفيرا في جنوب إفريقيا، وكنت مسؤولا عن هذا الموضوع في وزارة الخارجية عندما اتخذت أوروبا قرارات بشأن العقوبات ضد جنوب إفريقيا في حينه، والعقوبات الأوروبية، وخاصة في العام ١٩٨٦، كانت عقوبات جارفة جدا وضد جنوب إفريقيا كلها. عقوبات ثقافية ورياضية ورفضت حظرا على الاستيراد من جنوب إفريقيا والتصدير إليها، وعلى السياحة وكل شيء. كانت هذه مقاطعة شاملة ضد جنوب إفريقيا. ويوجد هنا، الآن، شيء ما موضعي أكثر ضد المناطق [المستوطنات]، وهذه ليست مقاطعة ضد إسرائيل. لكن من جهة أخرى أنا أرى تشابها. ففي كانون الأول من العام ١٩٨٦، قررت أوروبا بشأن المقاطعة ضد جنوب إفريقيا، وكان هذا بمثابة قرار حوّل العقوبات إلى عقوبات دولية، ورغم هذا القرار الأميركيين على الانضمام إلى العقوبات، وعندما سقط نظام الأبارتهايد. وإذا نظرت من الناحية التاريخية إلى السبب الذي أسقط نظام الأبارتهايد فإن الاتحاد الأوروبي هو الذي أسقطه. وكان الاتحاد الأوروبي يضم حينذاك ١٢ دولة، بينما يضم اليوم ٢٨ دولة. واضطر الرئيس الأميركي رونالد ريفغان إلى الانضمام للعقوبات، هول لم يترك بهذا الأمر أصلا ولم يكن يريد». (\*) هل أفهم من أقوالك أنه في حال عدم تقدم المفاوضات

بين إسرائيل والفلسطينيين نحو حل الصراع، فإنه قد تتصاعد العقوبات الأوروبية؟

ليئيّل: «دعنا نفضل بين المحادثات التي سبتبدأ في واشنطن وبين ما تفعله أوروبا. والمحادثات في واشنطن تدخل الجانبين إلى غرفة واحدة. بينما أوروبا تمارس ضغوطا على الجانب الإسرائيلي. فالجانب الإسرائيلي هو الأقوى وهو الجانب الذي يتعين عليه أن يتسحب. وهو الجانب الذي تعتقد أوروبا أنه ينبغي ممارسة الضغوط عليه، لأن الأميركيين لا يمارسون ضغوطا على إسرائيل. ولذلك فإن الأمر يجب أن تسير جنبا إلى جنب. فإسرائيل لن تتسحب من دون ضغوط خارجية. ولا يوجد ضغط داخلي على نتنياهو للقيام بذلك. والجميع يؤيد المحادثات، وبينهم رئيسة حزب العمل، شيلي يحموفيتش، ورئيس حزب يوجد مستقبل، زئبير لبيد، لكن هذا لا يشكل ضغطا على نتنياهو. فليبد لم يقل له مثلا إنه إذا لم تذهب إلى المفاوضات فإننا سننتسب من الحكومة. لا يوجد ضغط كهذا. لكن عندما تقاطع أوروبا المستوطنات، فإن هذه ضربة دبلوماسية بالغة الشدة. وبالمناسبة، فإن هذه يمكن أن تتحول بسهولة إلى ضربة دبلوماسية دولية. والعالم لن يفرض عقوبات على إسرائيل، لكن يقدّمها الاتحاد الأوروبي، الأنشطة التي تنفذها إسرائيل في المناطق المحتلة. هذا ممكن بكل تأكيد. وفي حال انهيار المفاوضات في واشنطن، ربما ينضم الأميركيون إلى هذه العقوبات. وعمليا توجد موافقة دولية على أن إسرائيل يجب أن تتسحب من الضفة الغربية. لذلك فإن الخطوة الأوروبية مهمة للغاية.

(\*) وهل هذه الخطوة أثّرت على قرار إسرائيل بالموافقة على استئْفاف المفاوضات؟

ليئيّل: «أعتقد أنها أثّرت. ونتنياهو كان دائما يستجيب للمطالب الدولية فقط تحت الضغوط. نتنياهو يدرك أن هذا القرار الأوروبي دراماتيكي للغاية وظهير للغاية بالنسبة لتفكيره. وهو يدرك أيضا، أنه إذا لم يوقف كرة التلج هذه فإنه ستنتضم إليها وبسهولة دول كبرى وصديقة لنا، مثل الصين وربما اليابان، وربما الأمم المتحدة تنضم أيضا. لذلك هو يدرك أن هذه كرة تلج. وينظره فإن الدخول إلى غرفة المفاوضات الآن، سيلجم هذا الزخم الذي بدأه الأوروبيون.

(\*) الوضع في الشرق الأوسط هائج وعاصف، وخاصة في سورية ومصر. لماذا اختار وزير الخارجية الأميركي أن يركّز وينبذ جهودا كبيرة إلى هذه الدرجة في الموضوع الفلسطيني وحل الصراع؟

ليئيّل: «يوجد هنا شيء ما تاريخي. الولايات المتحدة، وخاصة إدارة الرئيس باراك أوباما، التزمت تجاه هذا الموضوع. والأمير الأخر هو أن الأميركيين يفهمون صورة الوضع هنا بشكل جيد للغاية، ويدركون أنه لم يعد هناك المزيد من الوقت. وليست هناك إمكانية للتأجيل لعام أو عامين، وإنما الآن أو أنه لن يكون هناك حل أبدا. ولذلك يتلى هذا الجهد. وإنه لا مر مذهب حقا، أن ينفرد وزير خارجية دولة عظمى للعمل من أجلنا. وبالمناسبة أصبحت تتعالى انتقادات في الولايات المتحدة بسبب هذا الموضوع. وخطاب أوباما في مباني الأمة في القدس خلال زيارته الأخيرة لإسرائيل أظهر أن هذا الرجل ملتزم بشكل كبير بإقامة دولة فلسطينية. وهذا أمر مهم بالنسبة للأميركيين وهم مؤمنون بذلك، ويعتقدون أنه إذا لم يحدث هذا الآن فإنه لن يحدث أبدا.

(\*) هناك ادعاءات في إسرائيل بأن أوباما لا يدعم جهود

كيري من أجل إحياء عملية السلام واستئْفاف المفاوضات؟ ليئيّل: «لا يبدو لي أبدا أن هذه الادعاءات صحيحة. وأوباما يقوم بعمل كبير سوية مع الأوروبيين من وراء الكواليس من أجل نجاح كيري. وعندما يعمل وزير خارجية لدى رئيس أميركي، فإنه لا يمكنه الغياب لأسابيع في الشرق الأوسط إذا لم يكن الرئيس يدعمه بشكل كبير جدا. وأنا مؤمن بأن ما يفعله كيري هو بالضبط ما يريد أوباما أن يفعله.

(\*) هل تعتقد أن القرار الأوروبي بمقاطعة المستوطنات جاء بالتنسيق مع الأميركيين؟

ليئيّل: «لا أعرف إذا كانت هذه الخطوة الأوروبية تهدف إلى المساعدة في إحضار إسرائيل إلى طاولة المفاوضات. وإذا كانت هذه خطوة تمت بالتنسيق بين الأميركيين والأوروبيين فإني أخصي رأسي أمامهم.

(\*) المفجوة بين مواقف الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني كبيرة جدا. هل يتوقع أن تكون المفاوضات جدية في حال استؤْفت فعلا؟

ليئيّل: «هذا سؤال ممتاز. لكن لا يمكنني الإجابة عليه. لأنني لا أعرف ما إذا كان نتنياهو سيغير اتجاه سياسته أم لا. كل شيء متعلق بنتنياهو، وبالضغوط على نتنياهو أيضا. وأعتقد أن على الأوروبيين أن يواصلوا العمل بالاتجاه الذي بدأوا يعملون فيه. أي مواصلة هذه الضغوط. وهذا أمر لا يمكن أن يفعله الأميركيون، لأنهم سيحتاجون في غرفة المفاوضات، والأمر الثاني هو أنه يتعين على نتنياهو أن يجر بعملية التغيير التي مر بها رؤساء الحكومات السابقون، مناحيم بيغن وإسحق رابين وأريئيل شارون، وكذلك مرت بها تسيبي ليفني. لا أعرف ما إذا كان سيرم هذا التغيير على نتنياهو أيضا، نحن متعلقون بقرار نتنياهو بنسبة مئة بالمئة. لا يوجد أحد غيره. فإذا أراد التقدم بصورة حقيقية وتنفيذ انسحاب حقيقي وذي معنى من الضفة، إلى جانب تبادل أراض، فإنه سيتم التوصل إلى اتفاق. وإذا لم يرد ذلك فإن هذا لن يحدث. ورغم أنني أعرف نتنياهو بشكل شخصي، وعملت معه، لكنني لا أعرف ما يدور في رأسه».

(\*) وهل يتوقع أن تكون عيون الأوروبيين متركرة على المفاوضات وما يدور فيها ونتائجها؟

ليئيّل: «نعم، هم لن يتواجدوا في غرفة المفاوضات، لكن ما يقومون به فيما يتعلق بموضوع المناطق الفلسطينية هو أمر مصري. وإذا لم تتسحر إسرائيل بالضغوط من أجل أن تتسحب من المناطق فإنها لن تتسحب. وستقول إنها مستعدة للانسحاب من ٨٠٪ أو أقل، وهذا أمر لا يمكن أن يقبله الفلسطينيون.

قال د. عويدد عيران، وهو باحث كبير في «معهد دراسات الأمن القومي» في جامعة تل أبيب، إن التعليمات الجديدة التي نشرتها مفوضية الاتحاد الأوروبي يوم السبت الماضي في الجريدة الرسمية للاتحاد وتستنثي المؤسسات والهيئات الإسرائيلية العاملة في الأراضي التي احتلتها إسرائيل في العام ١٩٦٧ من برامج المساعدات والمنح التي يقدمها الاتحاد الأوروبي، تنطوي في الظاهر على انعكاسات ضئيلة الأهمية، غير أن الحديث يدور من ناحية عملية على سابقة يمكن أن تلحق ضررا فادحا باقتصاد إسرائيل، حتى وإن لم يكن القائمون على صياغة هذه التعليمات يقصدون ذلك. وأضاف عيران في مقال نشره على الموقع الإلكتروني للمعهد المذكور:

كانت سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه المناطق المحتلة في حرب ١٩٦٧ قد تبلورت قبل أكثر من ٣٠ عاما (إعلان النديقة من العام ١٩٨٠)، ولم يطرأ عليها أي تغيير منذ ذلك الوقت. وفي العام ٢٠٠٥ أجبر الاتحاد الأوروبي إسرائيل على إدخال تغيير في شهادات المنشأ التي توضع على كل سلعة تصدرها إلى الدول الأوروبية بما يمكن موظفي الجمارك في جميع محطات الدخول إلى دول الاِتصاد من جباية الضريبة عن السلع التي يكون مصدرها الأراضي المحتلة من دون منحها الإعفاء الجمركي المنصوص عليه في اتفاقية التجارة الحرة المبرمة بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي. وفي كانون الأول ٢٠١٢، قرر مجلس وزراء خارجية دول الاتحاد البرام الاتحاد الأوروبي بالتأكد بموجب القانون الدولي من أن كافة الاتفاقيات الموقعة بين الاتحاد وإسرائيل يجب أن تشير بشكل لا يقبل التأويل إلى أنها (الاتفاقيات) لا تسري أو تطبق في الأراضي التي احتلتها إسرائيل في العام ١٩٦٧ (الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة وهضبة الجولان...).

غير أن وثيقة التعليمات الجديدة الصادرة عن مفوضية الاتحاد الأوروبي، والمستندة إلى القرار المذكور، تعتبر جارفة إلى حد بعيد وليس من الواضح ما إذا كانت دلالات هذه الوثيقة ومعانيها مفهومة حتى لدى القائمين على صياغتها. وعلى سبيل المثال، ورد في الوثيقة أن التعليمات تنطبق على الأجيال المأهبة التي تديرها مؤسسات الاتحاد الأوروبي، وأحدّها بنك الاستثمارات الأوروبي الذي يعمل في إسرائيل بواسطة «بنك إسرائيل»، ويقدم قروضا لسلطات وشركات إسرائيلية. وليس من الواضح ما إذا ما كانت في حوزة مفوضية الاتحاد معلومات حول إمكانية التسبب بضرر لبنك الاستثمارات الأوروبي ذاته نتيجة تطبيق قراراتها. كذلك لا يوجد وضوح بشأن مغزى التوجيه القائل بأن المؤسسات والهيئات المسجلة فقط داخل إسرائيل (في حدود ١٩٦٧) يمكن أن تستخدم من المنح والمساعدات والتعاون مع المؤسسات المالية الأوروبية. وعلى سبيل المثال كيف ستتعامل مفوضية الاتحاد مع قائمة طويلة من المؤسسات الإسرائيلية المسجلة بصورة قانونية والتي يوجد لها أكثر من عنوان واحد، وتعمل أيضا في المناطق المحتلة وغيرها من المناطق في إسرائيل.

بالإضافة إلى ذلك، فإن وثيقة التعليمات الجديدة تشير علامات استهغام بشأن مصير مشاريع تعاون مشتركة، وأحدھا المشروع البحثي الإسرائيلي- الأوروبي المشترك، الذي وضع فكرته عالم إسرائيلي يقيم في مستوطنة «أريئيل» (شمال الضفة الغربية). ومن المقرر أن تجري إسرائيل في الأسابيع المقبلة مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي بشأن تمويل هذا المشروع.

إلى ذلك، تحوم أيضا في البعد الأخلاقي- السياسي علامة استفهام حول سلوك الاتحاد الأوروبي ومؤسساته المختلفة. فعلى امتداد سنوات طويلة ضغط الاتحاد

الأوروبي على إسرائيل من أجل التوصل إلى اتفاق «السماء المفتوحة»، والذي ينطوي بطبيعة الحال على فوائد وأفضليات اقتصادية جلية لشركات الطيران الأوروبية، التي يعاني بعضها من أزمات مالية صعبة. وقد وقع هذا الاتفاق- الذي ما زال يحتاج إلى مصادقة الجانبين- في شهر حزيران الماضي، أي بعد ستة أشهر من تبني مجلس وزراء خارجية الاتحاد قراره ذا اللهجة الحازمة في موضوع تطبيق الاتفاقيات، هذا مع العلم أن اتفاقية الملاحة الجوية تتضمن أيضا بندا إقليميا. صحيح أن الاتفاقية انطوت على رسالة سياسية واضحة، لكنها صيغت بطريقة لا تتسبب بضرر جارف وغير منطقي، سواء من وجهة النظر الإسرائيلية أو من وجهة النظر الأوروبية، إذ جاء في نصها أن «تطبيق هذه الاتفاقية لا يشكل سابقة فيما يتعلق بمكانة المناطق التي تديرها إسرائيل منذ حزيران ١٩٦٧»، وهي صيغة مقبولة لدى الحكومات الإسرائيلية، التي لم تطالب باعتبار شركات الاتحاد الأوروبي بما أجرته من تغيير قانوني في مكانة جزء من هذه المناطق (القدس الشرقية ومرمفات الجولان)، والتي يعتبر موقف الاتحاد الأوروبي تجاهها واضحا ومعروفا بكل تفاصيله. لا بد من الافتراض في هذا السياق أن مفوضية الاتحاد الأوروبي كانت مدركة في أثناء توقيع اتفاقية «السماء المفتوحة» أن عملية إقلاع وهبوط الطائرات، ومن ضمنها الطائرات الأوروبية- والتي تتم أيضا من فوق أجواء مناطق احتلت في العام ١٩٦٧- تديرها سلطة إسرائيلية. لكن مفوضية الاتحاد الأوروبي عرفت في هذه الحالة، كيف توضح لحكومة إسرائيل رايها في قضية المناطق المحتلة وسط العمل في الوقت ذاته على دفع مصلحة اقتصادية جلية لمؤسسات وشركات اقتصادية أوروبية.

وختم عيران: يتعين على إسرائيل حل مسألة علاقتها مع الشعب الفلسطيني، لمصلحتها هي ذاتها، على أساس دولتين لشعبين. ومن حق أوروبا التعبير عن موقفها. لكن لا يجوز لها فرض مواقفها عن طريق «جيب المال»، فالثقب في جيوب أوروبا واسعة وكبيرة، ومن الواضح أن للتعاون الاقتصادي مع إسرائيل تأثيرا إيجابيا على الرغم من أن الاقتصاد الإسرائيلي اقتصاد صغير مقارنة مع اقتصادات أخرى في العالم. ولقد كان من المفضل أن لا تنشر التعليمات الأخيرة علنا، وأن تجري إسرائيل ومؤسسات الاتحاد الأوروبي محادثات حول سريان مفعول الاتفاقيات الموقعة بينهما. كذلك لا يمكن للحكومة الإسرائيلية أن تتوقع من الاتحاد الأوروبي أن يمنح من أمواله لمؤسسات إسرائيلية تماثل، سواء حسب عنوانها أو حسب جوهر نشاطها، مع الوضع (الاحتلال) القائم في مناطق ١٩٦٧. من جهة أخرى، من حق الاتحاد الأوروبي التأكيد على موقفه، ولكن ليس بطريقة تتخطى فيها طاقته التدميرية حتى تلك التي يمكن توقعها من أكبر منتقدي إسرائيل في أوروبا.

#### ردود فعل أخرى

هذا، وظهرت في الصحف العبرية خلال الأيام الماضية العديد من التقارير والتعليقات ومقالات السراي التي تتناول هذا الموضوع من مختلف جوانبه وأبعاده وانعكاساته على العلاقات الإسرائيلية- الأوروبية، وعلى مجمل الجهود الرامية إلى تحريك العملية السياسية.

فتحت عنوان «فشل إسرائيلي تكتيكي، عملي واستراتيجي»، كتب باراك رافيد، في صحيفة «هارتس» معلقا: كانت المفاجأة هي الكلمة الأساس في النقاش العام الذي دار في الأيام الأخيرة في إسرائيل فيما يتعلق بعقوبات الاتحاد الأوروبي ضد المستوطنات... لكن يبدو أن استخدام كلمة مفاجأة ليس ملائما، فكل حديث عن «مفاجأة لا يعدو كونه تغطية للعودة، وتضليلا



الاستيطان الاسرائيلي: هل يتحول لعبه استراتيجي على إسرائيل.

**باحث كبير في «معهد دراسات الأمن القومي»:**

# تعليمات الاتحاد الأوروبي الجديدة بشأن المقاطعة سابقة تلحق ضرراً جسيماً باقتصاد إسرائيل!

للمجهور.. وإذا ما رجعنا ما حصل في السنوات الأربع الأخيرة في علاقات إسرائيل والاتحاد الأوروبي، في كل ما يتعلق بالجمود في العملية السياسية لتسوية النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني، وسياسة البناء في المستوطنات، سنلاحظ أن العنوان كان مكتوبا على الحائط. كما يقال، ذلك فإن التعبير الملائم والأدق لوصف موضوع قرار الاتحاد الأوروبي، هو «الإخفاق» أو «التقصير» الإسرائيلي، تكتيكا، وعمليا واستراتيجيا. فهو إخفاق تكتيكي من ناحية البعثة الدبلوماسية الإسرائيلية في بروكسل ومن ناحية وزارة الخارجية الإسرائيلية. وهو تقصير عملي واستراتيجي ناتج عن عدم وجود وزير خارجي لإسرائيل بوظيفة كاملة منذ سبعة أشهر، وعدم اهتمام رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، الذي احتفظ بحقيبة الخارجية، بصورة كافية بالعديد من المسائل والشؤون السياسية واستبعاده لنائب وزير الخارجية وكبار موظفي الوزارة من المشاركة في المداولات، وتجاهله لأوراق الموقف التي طرحوها. مؤثرا الاعتماد على وجهات نظر كبار ضباط الجيش والاستخبارات، بالإضافة إلى إهماله للعلاقات مع الدول الأوروبية وتجاهله لمواقف وبيانات الاتحاد الأوروبي المتكررة، المنددة بأنشطة البناء والتوسع في المستوطنات اليهودية، وذلك هو التقصير الأكبر الذي لا يجوز لتنتياهو في نهاية المطاف أن يتهم أحدا غيره بالمسؤولية عنه.

وتحت عنوان «في الطريق إلى جنوب إفريقيا يتوقفون في أوروبا» كتب ياريف أوبنهايرر اسكرتير عام حركة «السلام الآن» (الإسرائيلية) مقالا نشر على الموقع الالكتروني لصحيفة «يديעות أخرونوت» قال فيه: صحيح أن قرار الاتحاد الأوروبي يقتصر على المستوطنات، ولكن إذا استمرت أنشطة البناء والتوسع الاستيطاني في الأراضي المحتلة، فإن المقاطعة (الأوروبية) لإسرائيل بأكملها، ستغدو مسألة وقت فقط.

وأضاف أن صيحات الأيس ومزاعم «اللامامية» وملاحقة اليهود، وكراهية إسرائيل، التي يطلقها قادة المستوطنين والحكومة الإسرائيلية، لم تعد تترك تأثيرا أو انطبعا على أحد ... فالعالم الديمقراطي، وإن كان يعترف بإسرائيل ويؤيدها ويريد مصلحتها، يعارض وجود المستوطنات وتوسيعها، ويرى فيها انتهاكا خطا وسافرا للمبادئ الأساس المتوقعة من دولة ديمقراطية ومتطورة في القرن الحادي والعشرين.

ومضى: إن الوضع المؤقت الذي تتحدث فيه إسرائيل عن دولتين وتفضل العكس، جعل الكثيرين يقررون عدم التعاون مع مشروع المستوطنات، حتى لا يكونوا جزءا من المحرك الذي يسمح لهذا المشروع المدمر بالنماء والتطور.

وأكد أنه ما زال هناك من يعتقد أنه يمكن الفصل بين إسرائيل الديمقراطية داخل حدود الخط الأخضر، وبين إسرائيل المحتلة خلف هذا الخط. وإقامة تعاون أممي وسياسي واقتصادي معها، كما لو أن الاحتلال غير قائم، لذلك فإن القرار الدراماتيكي الأخير للاتحاد الأوروبي بشأن الامتناع عن التعاون مع المستوطنات، اقتصر فقط على ما يحدث خلف الخط الأخضر (في الأراضي التي احتلتها إسرائيل في العام ١٩٦٧)، ولكن هذا الفصل سوف ينتهي، في المستقبل غير البعيد، إذا بقي الوضع على حاله، وإذا استمرت إسرائيل في أنشطة البناء والتوسع الاستيطاني. إن فرض مقاطعة على إسرائيل بأكملها، من طراز المقاطعة التي فرضها المجتمع الدولي على جنوب إفريقيا في عهد نظام التفرقة العنصرية، بات مسألة وقت فقط. وإذا لم يتم تفهم الرسالة الآن، ولم نقف بانفسنا ومن أجلنا استمرار البناء الاستيطاني في المناطق المحتلة فإن المقاطعة الاقتصادية الجارفة ضد إسرائيل، حتى داخل حدود الخط الأخضر، ستكون لنا بالمرصاد.

## «المشهد» الاقتصادي

### موجز اقتصادي

#### التضخم المالي في النصف الأول من العام الحالي ١٠,٣٪

سجل التضخم المالي في إسرائيل في شهر حزيران الماضي ارتفاعا بنسبة ١٠,٣٪، وعلى الرغم من أنه جاء عاليا قياسا بوتيرة التضخم في الأشهر الـ ١٢ الأخيرة، إلا أنه جاء أقل من التوقعات، وقال مكتب الإحصاء المركزي في تقريره إن التضخم المالي ارتفع في النصف الأول من العام ٢٠١٣، بنسبة ١٠,٣٪، بينما ارتفع التضخم في الأشهر الـ ١٢ الأخيرة بنسبة ٢٪، وفي حين أن التضخم في الأشهر الـ ١٢ الأخيرة، يأتي في مركز المجال الذي حددته السياسة الاقتصادية في السنوات الأخيرة، ما بين ١٪ إلى ٢,٣٪، إلا أن وتيرة التضخم في الأشهر الستة الأخيرة، تدل على أن التضخم في نهاية العام الجاري سيكون في حدود ١٠,٣٪، وهو ما تعتبره الأوساط الاقتصادية المسؤولة أنه أقل من المطلوب، خاصة وأن انخفاض وتيرة التضخم، نابع من التباطؤ في الحركة التجارية والسوق ككل.

وقد ارتفع التضخم أساسا بسبب ارتفاع ضريبة المشتريات في الشهر الماضي من ١٧٪ إلى ١٨٪، ولكن إلى ذلك، ارتفعت أسعار الكثير من الحاجيات الأساسية، مقابل انخفاض حاجيات، ما ساهم في لجم نسبة التضخم، وحسب تقرير مكتب الإحصاء، فقد ارتفعت أسعار الملابس والأحذية بنسبة تقارب ٦٪، بينما ارتفعت أسعار الفواكه الطازجة بنسبة فاقت بقليل ٥٪، وتكلفة صيانة البيوت بنسبة ١,٣٪، وأسعار المواصلات بنسبة ١,١٪، وأسعار المواد الغذائية بنسبة ٠,٣٪.

ومن الأسعار التي سجلت انخفاضا، كانت أسعار الخضراوات بنسبة ٢,٩٪ وأسعار الأثاث بنسبة ٠,٣٪، بينما حافظت أسعار البيوت على حالها.

وعلى الرغم من أن وتيرة التضخم في الأشهر الثلاثة الماضية، بلغت ٢,٩٪ بمعدل سنوي، إلا أن الخبراء يتوقعون أن يكون التضخم الإجمالي للعام الجاري في حدود ١٥,٣٪، وهذا استنادا إلى أن التضخم، بشكل خاص في الثلث الأخير من العام، ووفق معدلات السنوات الأخيرة، يكون منخفضا وحتى «سلبيا».

ويقول المحلل الاقتصادي موطي ياسوك، في مقال له في صحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية، إن التضخم في الشهر الماضي جاء شادا، ولكن لا يمكن استخلاص نتائج منه، لأن هذا الارتفاع نجم عن التعديلات الضريبية التي بادرت لها الحكومة، وهي المسؤولة عن هذا الارتفاع. ويتابع ياسوك قائلا إن التضخم في الأشهر الخمسة الأولى من العام الجاري ارتفع بنصف المائة، وهذا ما يعني أنه لا يوجد تضخم مالي في إسرائيل، ولكن الطلب على البضائع فيها ضعيف، وقدر ياسوك بأن ارتفاع التضخم بأقل من ١٪، وهي النسبة التي ارتفعت فيها ضريبة المشتريات، يعود إلى أن أوساط في السوق لم ترفع الاسعار لديها في اعقاب ارتفاع ضريبة المشتريات، ويتوقع ياسوك أن يبقى بنك إسرائيل المركزي على الفائدة البنكية الحالية، ١,٧٥٪، وأن لا يجري أي تعديل فيها، في إطار مراقبته لأسعار البيوت، وأيضا فإن البنك لا يريد فرض واقع عام المرشح لتولي منصب محافظ البنك في أعقاب استقالة ستانلي فيشر، وهو يعقوب فرنكل، الذي تولى منصب محافظ البنك في سنوات التسعين، وهو من مؤيدي السياسة الاقتصادية الصقرية، كذلك التي يتبناها ويتبعها المحافظ الحالي.

ويقول ياسوك أن ما يواجبه فرنكل في ولايته الثالثة، ليس ما واجهه في ولايته في سنوات التسعين، أي اشكالية التضخم المالي، فهذا لم يعد موجودا، بل عليه أن يواجه إشكالية التباطؤ الاقتصادي، المستغل في الآونة الأخيرة، وبدأ ينعكس أكثر على المعطيات الاقتصادية.

### توقعات بعدم تحقيق هدف جباية الضرائب

حذرت المحللة الاقتصادية في صحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية التابعة لصحيفة «هارتس» ميراف أزلوزوروف من أن جباية الضرائب للعاملين الجاري والمقبل، لن تحقق الهدف الذي وضعه مشروع الميزانية العامة لها، على الرغم من سلسلة الإجراءات التي اقراها مشروع الميزانية، بما في ذلك رفع ضريبة الدخل والمشتريات ورفع عدة أنواع من الجمارك وغيرها.

وتقول أزلوزوروف إن الحكومة تقول إن الهدف لجباية الضرائب في العام الجاري ٢٠١٣، سيكون ١٣٤ مليار شيكل، أي ما يعادل ٦٥ مليار دولار، وفي العام المقبل ٢٠١٤، ستكون الضرائب بحجم ٧٢ مليار دولار، في حين أن جباية الضرائب في العام الماضي ٢٠١٢، كانت أقل بنحو ٣,٣٨ مليار دولار، من السقف الذي تم وضعه، وهو ١٤,٩ مليار دولار، ثم جرى تخفيضه إلى مستوى أقل من ٦٢ مليار دولار.

وتقول المحللة ذاتها إن الحكومة تقول عمليا إنها تريد الآن تحقيق جباية ضرائب أكثر بـ ٣,٣٨ مليار دولار من العام الماضي، وفي العام ٢٠١٤ أكثر من ٨,٣٢ مليار دولار، رغم أن المؤشرات الاقتصادية لا تشير إلى إمكانية ضمان هذا، ما سيزيد العجز في الميزانية العامة أكثر، مستندة بذلك إلى مجموع جباية الضرائب في سنوات الأزمة الاقتصادية، في العام ٢٠٠٨، وفي العامين ٢٠١١ و٢٠١٢.

وتقول أزلوزوروف إن وزارة المالية طرحت سنويا توقعات لمداديل الضريبة، لتكون أساسا لميزانية ذلك العام، وبطبيعة الحال فإن التوقعات ليست دقيقة، وتشذ في كلا الاتجاهين، ولكن ما جرى في العام ٢٠١٢، من عجز، كان فارقا ضخما جدا، كشف عن عدم قدرة وزارة المالية على توقع المحريات الاقتصادية للعام الماضي.

وتضيف أزلوزوروف أن الحكومة ارتكبت سلسلة من الأخطاء، ولكنها ليس بالضرورة تعلمت من تلك الأخطاء.

وقالت إن امتناع الحكومة عن تقليص ١٧ مليار شيكل إضافي في ميزانية العام ٢٠١٣، سيؤديها إلى عجز جديد في ميزانية هذا العام، التي سيرهاها الكنيسث نهائيا في الأسبوع المقبل.

اضطرت سلطة الضرائب الإسرائيلية في الأسبوع الماضي إلى الكشف عن الإعفاءات الضريبية، التي منحتها لكبرى الشركات، في إطار قانون «تشجيع الاستثمارات» في إسرائيل، ليتبين أن ٥٠٪ من هذه الامتيازات خلال ست سنوات، حصلت عليها ثلاث شركات، أكبرها شركة «طيفع» التي تعد من أكبر شركات الأدوية في العالم، وهي ما بين سابع أو ثامن شركة في العالم، وتصدر هذه المعطيات في أوج تصويت لجان الكنيسث على الميزانية العامة، بما تشمله من تقليصات تصيب الشرائح الفقيرة والضعيفة والمتوسطة.

ويظهر من التقارير أن شركة طيفع حصلت على إعفاءات ضريبية، من العام ٢٠٠٦ إلى العام ٢٠١١، بنحو ١١,٣ مليار شيكل، وهو ما يقارب ٣,٣ مليار دولار، بسعر الصرف اليوم، ما يعني انها لم تدفع ضرائب على أرباحها، في الوقت الذي كانت فيه نسبة الضرائب على أرباح الشركات في العام ٢٠٠٦ نحو ٣١٪، وتراجعت تدريجيا في العام ٢٠١١ إلى ٢٤٪. ويذكر هنا أن هذه الضريبة ارتفعت في العام الماضي بنسبة ١٪، ومن المفترض أن تعلق قريبا إلى ٢٦٪.

وحصلت شركة «تشيك بوينت» للتقنيات العالية، وشركة «كيل»، على ما مجموعه ٩٠٠ مليون دولار للشركتين معا. وقالت مصادر في وزارة المالية إن الوزارة تعيد النظر في إمكانية إلغاء كل مسار الإعفاءات الذي تحصل عليه شركة «طيفع»، بموجب القانون الذي تم سنه في العام ٢٠٠٥، حينما كان وزير المالية بنيامين نتنياهو، إلا أن مسؤولين في الوزارة أشاروا إلى أن القانون ساري المفعول لمدة عشر سنين، ما يعني إلى العسام ٢٠١٥، وهناك شك في ما إذا سيكون بمقدور الوزارة اجراء تعديل قانون بهذا المستوى. ولم تستبعد جهات مسؤولة في الوزارة، وفق تقارير نشرتها الصحافة الاقتصادية، أن تجري مفاوضة شركة «طيفع»، كي تتنازل إلى حد ما عن الاعفاءات الضريبية التي تحصل عليها.

لكن شركة «طيفع» لم تستدف فقط من هذا القانون، بل كانت من أكثر الشركات استفادة من قرار وزارة المالية في نهاية العام الماضي، أن تخفض إلى درجة كبيرة الضريبة على الأرباح التي حققتها الشركات الإسرائيلية في الخارج، وكان من المفترض أن تجبي الحكومة نحو ٣٠ مليار شيكل، وهو ما يعادل ٨,٣٣ مليار دولار، إلا انها قررت جباية ١٠٪ من هذا المبلغ، أي فقط ٣٤ مليارات شيكل، وكانت «طيفع» المستفيدة الأكبر، إذ كان عليها أن تدفع ٥ ملايين دولار، من أصل أرباح خارجية بلغت ١,٣٨ مليار دولار.

وكما يبدو فإن مبادرة سلطة الضرائب للكشف عن حجم الامتيازات الضريبية التي حصلت عليها كبرى الشركات الإسرائيلية، جاءت في أعقاب تخوفها من صدور قرار في المحكمة العليا الإسرائيلية يساند قرار المحكمة المركزية، بالزام سلطة الضرائب بالكشف عن حجم تلك الامتيازات، إذ إن المحكمة العليا كانت قد أصدرت في مطلع الأسبوع الماضي، قرارا يوقف قرار المحكمة المركزية، إلى حين البت في استئناف سلطة الضرائب على قرار المحكمة، ولكن العليا أوضحت أن قرار تجعيد حكم المركزية لا يعني أن

القرار النهائي سيكون ناقضا لقرار المركزية.

وكانت جهات اقتصادية، وأخرى ناشطة في القضايا الاجتماعية، قد طلبت من سلطة الضرائب الكشف عن أكثر ١٠ شركات تحصل على امتيازات ضريبية، وحينما رفضت، توجه المطالبون إلى المحكمة المركزية، التي أصدرت قرارا يتجاوب مع طلبهم، ورفضته سلطة الضرائب.

وقد جاء الطلب في أعقاب الكشف قبل شهرين عن معلومات قالت إن ٧٠٪ من الامتيازات الضريبية للشركات في العام ٢٠١٠، حصلت عليها أربع شركات، أكبرها شركة الأدوية العالمية «طيفع»، التي قيل في حينه إنها مولت رواتب ذلك العام من الامتيازات الضريبية التي حصلت عليها، وحسب التقديرات، فإن كبرى الشركات في إسرائيل تحصل سنويا على امتيازات ضريبية متنوعة بقيمة ٢,٧ مليار دولار، وحتى أكثر من هذا.

#### ردود الفعل

قالت رئيسة المعارضة ورئيسة حزب «العمل» شيلي جيموفيتش، في رد على ما نشر: «ها هو المال، فالمصالح الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة، التي تشكل ٩٩٪ من عدد

# إعفاءات ضريبية لشركة «طيفع» بقيمة ٣,٣ مليار دولار خلال ست سنوات!

**\*معطيات اضطرت لكشفها سلطة الضرائب تُحدث ضجة كبيرة في الساحة الإسرائيلية \*ثلاث شركات من ضمنها «طيفع»**

**حصلت خلال ست سنوات على ٤,٣ مليار دولار إعفاءات ضريبية \*صرخات بين السياسيين: تقطعون مئات الملايين عن الفقراء**

**وتدفعون مليارات للشركات الكبرى! \* «طيفع» تدافع عن ذاتها وتعرض تقارير عن نشاطها الاقتصادي في إسرائيل\***



أحد فروع شركة «طيفع» لإنتاج الأدوية في إسرائيل: الشركة تجرف أرباحا بالمليارات وتحصل على إعفاءات ضريبية أيضا بالمليارات!

المصالح في إسرائيل، تثن تحت ضغوط الاعتمادات والديون المالية، في حين أن الحكومة تواصل منح الإعفاءات، بينما ويسار، للشركات الأضخم، من دون أي مبرر اقتصادي، ١٦,٥ مليار شيكل (٩,٦ مليار دولار) إعفاءات لكبرى الشركات خلال خمس سنوات، ولكن هذا طرف الجليد، وهذه هزة أرضية للسياسة الاقتصادية».

وتابعت جيموفيتش تقول «إن الهجوم الذي شنته الحكومة على الشرائح المتوسطة غير مسبوق في قوته، فقرار وزير المالية يائير لبيد يعني أن الشرائح المتوسطة والفقيرة ستتحمل مزة أخرى عبء العجز في الموازنة، في الوقت الذي يتمتع فيه من المس بمعاقل المال الضخم، وهذا عدم مسؤولية، ولا أخلاقية».

وقالت رئيسة حزب «ميرتس» اليساري، زهافا غالئون «إن الامتيازات الضريبية المنفلتة التي حصل عليها عدد قليل جدا من الشركات، هي نتيجة علاقات وثيقة بين تلك الشركات وسلطة الضريبة ومؤسسات الحكم، ولا يوجد أي تفسير آخر لسؤال كيف حصلت شركة «طيفع» على ١١ مليار شيكل، وشركة مثل «كيل» تستغل موارد الطبيعة بأبسط الأثمان، وتحصل أيضا على ٢,٣ مليار شيكل»

إعداد: برهوم جرابسي

وأضافت غالئون أن تصريحات وزير المالية لبيد، التي قال فيها إنه سيفحص من جديد سياسة الامتيازات والاعفاءات الضريبية، فإرعة من أي مضمون، لأن شركات مثل طيفع وكيل موجودة على المسار الاستراتيجي، ومن المتوقع أن تستمر في الحصول على هذه الامتيازات المفرطة.

ودافعت شركة «طيفع» عن نفسها، وادعت أن المقاييس لديها ملائمة للقانون، وأنها استثمرت كثيرا في إسرائيل ولديها ٧١٠٠ عامل في إسرائيل، وهي مرتبطة بعقود مع ٧ آلاف مزدوين، الذين يشغلون ٤٠ ألف عامل، وفتحت عددا من المصانع المرافقة في أنحاء مختلفة من البلاد، وأن الشركة من أكبر المصدرين من إسرائيل إلى الخارج. وقالت إنها في السنوات العشر الأخيرة صدّرت ما قيمته ١٤٠ مليار شيكل (٣٨ مليار دولار بسعر الدولار الحالي)، إلى جانب أنها وظفت في السنوات العشر الأخيرة ٨ مليارات شيكل في أعمال الأبحاث والتطوير، و١٥ مليار شيكل لتطوير التكنولوجيا الطبية.

وترفع «طيفع» أيضا أنها بين الأعوام ٢٠٠٦ و٢٠١٢ ضاغت صادراتها، ما جعل إسرائيل «من أكبر مصدري الأدوية التي تنفذ حياة الناس».

# سر اللامساواة في إسرائيل!

شيكل ( ٥٥٠ مليون دولار)، ومن خلال كل التوصيات المعروضة يامل ياشيف وتفسير برفع سريع لنسبة المشاركين العرب في سوق العمل، وانتقال النساء إلى سوق العمل مع انتاجية أكبر، وراتب أقل.

وفي رد على سؤال ما إذا ستكون هناك جدوى من هذا الاستثمار؟ يقول البروفسور ياشيف: «بالتأكيد، فالاستثمار في المجتمع العربي سيؤدي إلى رفع نسبة النمو في الاقتصاد عامة، وإلى رفع إضافي في الناتج العام، وحينما نقيس الزيادة المتوقعة للناتج حتى العام ٢٠٣٠، بنحو ٣٥ مليار شيكل تراكمي (حوالي ٩,٧ مليار دولار)، مقارنة مع الميزانية المطلوبة للاستثمار، فإن الاقتصاد سيربح بشكل صاف ما نسبته ٦,٥٪ وحتى ٧,٥٪ سنويا، وهذه زيادة وطنية جيدة جدا».

وأضاف: «في احتساب التكلفة أمام الجدوى، فإن الاستثمار لتطوير المجتمع العربي ذو جدوى كبيرة جدا للجميع، إن خططنا محافظة، لأننا لا نتجاهل الصعوبات، فالمجتمع العربي يعاني من اهمال منذ سنوات كثيرة، ومن غياب قيادة ناجعة، والانتقال لن يكون سريعا، ولكنه سيحدث، فانظر إلى الاندماج الخارج عن المألوف للعرب في جهاز الصحة، من الصيدلة إلى المستشفيات».

لقد ذكرت البروفسور ياشيف بأنه في العام ٢٠٠٠ أقرت حكومة إسرائيل خطة متعددة السنوات لتطوير المجتمع العربي بقيمة ٤ مليارات شيكل (كانت تساوي في حينها مليار دولار تصرف على أربع سنوات- الترجمة)، فقال البروفسور إنه لم يخرج من هذا أي شيء (عمليا لم تنفذ- المترجم)، أما خطة حكومة بنيامين نتنياهو السابقة بقيمة ٨٠٠ مليون شيكل، لمشاريع تطويرية خاصة في ١٣ بلدة عربية ودرزية وشركسية، والتي عرضتها في العام ٢٠١٠ على أيدي وزير المالية في حينه يوفال شتاينيتس، ووزير شؤون الاقليات في حينه أفيشاي برافرمان، فقد أقرت بالفعل للتنفيذ، وحتى تم توسيعها في إطار توصيات لجنة تراختنبرغ.

(نشر هذا المقال في ملحق «مامون» الاقتصادي التابع لصحيفة «يديעות آحرونوت»، ترجمة خاصة بتصرف)

اللامساواة في إسرائيل من العام ١٩٩٧، نابع بالأساس من تزايد اللامساواة بين المجموعات، بمعنى اتساع الفجوات بين العرب والحريديم من جانب واحد، وبين اليهود من دون الحريديم من جانب آخر.

#### الاستثمار المجدي...

إن أبناء الأقلية العربية يشكّلون خمس الجمهور العام في إسرائيل، ولكنهم يشكّلون ١٣٪ فقط من القوة العاملة، و١٠٪ من الذين يعملون. وفي العام ١٩٧٣، كانت نسبة العاملين من الرجال العرب نحو ٧٥٪ من الرجال في جيل العمل، وقد انخفضت النسبة حاليا إلى ٦٠٪، بينما نسبة مشاركة النساء العريبات ٢٢٪، وهي نسبة متدنية جدا.

لدى أقلية من العرب مؤهلات ما فوق مدرسية، فقط ١٥٪ من الرجال العرب بحوزتهم شهادات أكاديمية أو إدارية (مقابل ٤٢٪ من اليهود)، ولهذا فإن معدل راتب الرجل العربي أقل بنسبة ٤٣٪ من راتب الرجل اليهودي.

ويقول البروفسور عيران ياشيف، المحاضر في الاقتصاد في جامعة تل أبيب..إن ثلثي العاملين والعلامات العرب موجودون في أدنى مستويات انتاجية العمل، وكذا أيضا الرواتب، وهذه مشكلة تنعكس على كامل الاقتصاد».

وقد أنهى البروفسور ياشيف مع الباحثة الاقتصادية نيتسا كاتسير، رئيسة قسم العمل وسياسة الرفاه في بنك إسرائيل، العمل في تقرير شامل حول سوق العمل للعرب في إسرائيل، ويشمل التقرير توصيات مفصلة: تطوير مراكز عمل، وتطوير التعليم، وتوسيع وتطوير نطاق التاهيل المهني، وتشجيع النساء على الخروج إلى العمل، واستثمارات كبيرة في البنى التحتية والمواصلات، وسن قوانين ضد التمييز، والشروع بحملة إعلامية من أجل تقديم امتيازات ضريبية، ودعم متعدد الأطراف، من أجل إحداث تغيير تكنولوجي، وتشجيع طلب العرب للعمل في القطاع العام.

وقد أرفق الباحثان بكل توصية تسعيرة، على المدى القصير والمدى البعيد، وبحسب تقديراتهما فإن تمويل الخطة يحتاج في كل سنة من السنوات المقبلة إلى ملياري

المتطورة OECD، وهذا ساري المفعول حتى المرحلة الأخيرة. وتوصي هذه المنظمات وغيرها من المنظمات العالمية حكومات إسرائيل بأن توظف أقصى ما يمكن من جهد من أجل تقليص الفقر ورفع مستوى الانخراط في العمل، في مجتمعي العرب والحريديم، وهو ما سيساهم في تخفيض مستوى التوترات الاجتماعية الداخلية، وتحسين مكانة إسرائيل في تدرج الفقر واللامساواة العالمي.

لكن الأغلبية الساحقة من الجمهور الإسرائيلي- غالبية من اليهود دون الحريديم- لديها رؤية مختلفة لوجهر شكل المجتمع ومشاكله، فهي تتركز في المصير المر (حسب وجهة نظرها) للشريحة الوسطى اليهودية، وليس الحريديم، أما مصير العرب والحريديم الاقتصادي فهو لا يهز تلك الأغلبية، التي تعيش في ترف أو وهم وكان «شريحة الواحد بالمئة» تمتص دماء كل اليهود الباقين من غير الحريديم، فقط إذا أخرجنا تلك الشريحة من داخلنا فستعم العدالة الاجتماعية في البلاد.

وفق الإحصائيات الواقعية لا أساس لهذا الاعتقاد، وكذلك بموجب التقارير المتوالية لبنك إسرائيل، في الأجزاء التي تعالج القضايا الاجتماعية، وأيضا تقارير الفقر واللامساواة في المجتمع اليهودي، من دون الحريديم، وهي تقارير ليست سيئة مقارنة مع مستويات الدول المتطورة، إلا أن ما يجعل إسرائيل تحتل مراتب قياسية في الفقر واللامساواة، هما المجتمعان الفقيران فيها، أي العرب المسلمون واليهود الحريديم، وها هي بعض المعطيات:

نصف الفقراء في إسرائيل وفق معطيات العام ٢٠١٠، هم من العرب، و١,٨٪ من الفقراء عامة هم من اليهود الحريديم، فقط الثلث هم فقراء يهود من دون الحريديم، على الرغم من أن نسبة اليهود من دون الحريديم في إسرائيل نحو ٧٣٪.

٢٥٪ من إجمالي الجمهور في إسرائيل يعيشون تحت خط الفقر، ولكن فقط ١,٩٪ من اليهود من دون الحريديم، يعيشون تحت خط الفقر، ونسب الفقر بين اليهود من دون الحريديم شبيهة بالنسب في الدول المتطورة، ما عدا فنلندا والدانمارك.

اقتباس من بنك إسرائيل المركزي: «إن استفحال

## تغطية خاصة: إسرائيل ومصر

# الموقف الإسرائيلي الرسمي إزاء آخر التطورات في مصر ما زال ضبابياً!

**\* إسرائيل الرسمية ترى أن الجيش المصري يشكل أهم عامل استقرار خاصة في كل ما يتعلق بالحفاظ على معاهدة السلام الإسرائيلية - المصرية \***

ما زال الموقف الرسمي الإسرائيلي إزاء التطورات الأخيرة في مصر، وخاصة عزل الرئيس محمد مرسي من طرف الجيش المصري، غير واضح بما فيه الكفاية. ويعود سبب ذلك إلى امتناع رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، عن التطرق إلى ما يحدث في مصر. كما أنه أصدر تعليمات إلى وزرائه بالامتناع عن التطرق إلى هذه التطورات.

واكتفى نتنياهو حتى يوم أمس (الاثنين) بتصريح مقتضب أدلى به في سياق مقابلة أجرتها معه صحيفة ألمانية، وقال فيه إنه يعتقد بأن أنظمة الحكم الإسلامية الراديكالية ستمنى بالفشل على المدى القصير لأنها تتغنى إلى القدرة على أن تنشئ دولا حديثة وديمقراطية.

وقبل ذلك، كان نتنياهو قد تطرق إلى عزل مرسي بجملة واحدة خلال حفل استقبال أقيم في مقر السفير الأميركي لدى إسرائيل في مناسبة يوم استقلال الولايات المتحدة. وقال نتنياهو «في الشرق الأوسط، كانت إسرائيل دائما عبارة عن جزيرة تتحلى بالاستقرار العلية الديمقراطية وسط بحر من عدم الاستقرار والطفغان. هكذا كان الأمر دائما، ولكنه اليوم بات أوضح من أي وقت مضى».

وعندما عقب وزير العلوم والتكنولوجيا الإسرائيلي، يعقوب بييري، وهو رئيس سابق لجهاز الأمن العام (الشاباك)، على هذه التطورات، فإنه تطرق فقط، من خلال جملة عابرة، إلى تأثير حركة حماس من جراء إسقاط حكم الإخوان المسلمين في مصر.

وقال بييري لوسائل إعلام، الأسبوع قبل الماضي، إن «حماس قد تدفق ثمنا سياسيا للانقلاب في مصر». وأضاف «يحظر علينا أن نتجاهل الضربة السياسية التي تلقتها حماس في أعقاب الأحداث في مصر. وقد تكون حماس هي الأولى التي ستدفع ثمنا كبيرا في عملية الدولية والحلبة الداخلية الفلسطينية، وثمة احتمال بأن ترفع المعارضة في غزة رأسها».

ويلاحظ أن بييري وصف ما حدث في مصر، قبل أسبوعين، بأنه «انقلاب»، والمقصود أنه انقلاب عسكري. لأن الجيش أُنذر مرسي وبعد ذلك عزله. إلا أن هذا الأمر كان محل جدل في إسرائيل، خاصة بين المستشرقين والمحليين وكبار الضباط الذين أصبحوا خارج الخدمة العسكرية، في ظل الصمت الرسمي.

وزعم هذا الجدل، إلا أن إسرائيل ترى في الجيش المصري أنه عامل استقرار، خاصة في كل ما يتعلق بالحفاظ على معاهدة السلام الإسرائيلية - المصرية.

وأفادت صحيفة «هآرتس»، الأسبوع الماضي، بأن إسرائيل أجرت اتصالات مكثفة، وعلى أعلى المستويات، مع كبار المسؤولين في الإدارة الأميركية، وطلبت الولايات المتحدة بعدم تقليص المساعدات للجيش المصري، تحسبا من تأثير ذلك على أمن إسرائيل، وعلى تدهور الوضع الأمني في سيناء.

ونقلت الصحيفة عن موظف رفيع المستوى في الإدارة الأميركية قوله إن حكومة إسرائيل توجهت خلال الأيام الأخيرة بواسطة عدة قنوات اتصال إلى مسؤولين في الإدارة الأميركية، وطلبت عدم المس بالمساعدات، بمبلغ ١,٣ مليار دولار، والتي تمنحها الولايات المتحدة للجيش المصري سنويا.

وقالت الصحيفة إنه في أعقاب عزل الجيش المصري لمرسي، جرت محادثات هاتفية مكثفة بين مسؤولين إسرائيليين وأميركيين، بينها محادثة بين نتنياهو ووزير الخارجية الأميركي جون كيري، ومحادثة أخرى بين وزير الدفاع الإسرائيلي موشيه يعلون ونظيره الأميركي تشاك هيغل، ومحادثة ثالثة بين مستشار الأمن القومي الإسرائيلي يعقوب عيبدور ونظيره الأميركية سوزان رايس. وأشار الموظف الأميركي إلى أن غاية هذه المحادثات الهاتفية كانت تنسيق المواقف بين إسرائيل والولايات المتحدة بشأن الأزمة في مصر.

وأضافت الصحيفة أن الجانب الإسرائيلي أوضح للجانب الأميركي أن تقليص المساعدات للجيش المصري قد تكون له انعكاسات سلبية على أمن إسرائيل، خاصة في كل ما يتعلق بإمكانية حدوث تدهور أمني في سيناء. وعبر المسؤولون الإسرائيليون عن خوفهم من أن يؤدي تقليص هذه المساعدات إلى المس بمعاهدة السلام بين إسرائيل ومصر.

وقال الموظف الأميركي نفسه للصحيفة إنه خلال المحادثات الهاتفية التي جرت منذ قرار الجيش المصري بعزل مرسي، عبر الجانب الإسرائيلي عن رضاه من هذه التطورات ومن أن حكم الإخوان المسلمين في مصر قد انتهى. وأضاف الموظف أنه يوجد توافق بين الولايات المتحدة وإسرائيل على أنه يتعين على الجيش المصري تسليم مقاليد الحكم في أقرب وقت إلى حكومة مدنية والتأكد من إجراء انتخابات حرة.

### ليبرمان: «أحدث مصر تقلنا ولم تفل الكلمة الأخيرة فيها بعد»

كان وزير الخارجية الإسرائيلية السابق، ورئيس لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، أفيدور ليبرمان، أول شخصية إسرائيلية رفيعة تطرق بتوسيع إلى التطورات في مصر. وبعد وقوع مواجهات بين مؤيدي مرسي ومعارضيه، قال ليبرمان لموقع «يديعوت أحرونوت» الإلكتروني، يوم ٦,٧,٢٠١٣، إن «ما يحدث هناك يجب أن يُثير القلق من دون شك، فهذه أكبر دولة من بين الدول المجاورة لنا، وهي الأولى التي وقعت على اتفاق سلام، وواضح أن انعدام الاستقرار هناك سينعكس على المنطقة كلها. ويوجد لدينا اهتمام بأن تكون مصر مستقرة وتسيطر على كل أراضيها».

ورأى ليبرمان أن التطورات في مصر لا تشكل خطرا على اتفاقية السلام، وقال إن «اتفاقية السلام ليست في مركز التطورات حاليا، ولا علاقة لإسرائيل بالأحداث، ولكن جميعنا يدرك أن مصر ليست مجرد دولة، فالجميع يعقب وهناك مفاجآت».

وحول إسقاط حكم الإخوان في مصر، قال ليبرمان إنه «لا توجد هنا مسألة تفاؤل أو تشاؤم، فهذه تطورات عميقة ولا مصلحة لنا في التدخل. كما أنه لا توجد لدينا مواقف مؤيدة أو معارضة، ونعتقد أن الاستقرار في مصر سينعكس على الصورة الإقليمية كلها، وواضح أن ما يحدث في سورية وليبيا لا يزيد من ارتياح إسرائيل، وتهريب السلاح إلى غزة ليس إلا مثالا واحدا على ذلك».

وأضاف ليبرمان، الذي يتوقع أن يعود إلى منصبه كوزير للخارجية بعد انتهاء محاكمته في حال عدم إدانته، أن «الأمر الواضح هو أن الكلمة الأخيرة في الدراما المصرية لم تُقل بعد». والإخوان المسلمون ليسوا الأشخاص الذين سيقبلون بعزل مرسي بسلام، وما زال ميكرا تقدير أي شيء، وكرر فقط القول إن الكلمة الأخيرة لم تُقل بعد».

ورأى ليبرمان أن الأسباب التي أدت بالجهامير المصرية إلى النزول للشوارع والتظاهر ضد مرسي ليست حكم الإخوان المسلمين، وإنما السبب الرئيس لذلك هو الوضع الاجتماعي - الاقتصادي الذي تواجهه مصر. وقال إن «الحرك هو الوضع الاقتصادي، وليس مهما من يقف على رأس الدولة، سواء كان علمانيا أو مسلما متعصبا. ومن دون حل مشاكل التشغيل والاقتصاد والأمن الشخصي لا يمكن الاستمرار. والتركيز الذي شاهدناه في الدستور الإسلامي أو التغييرات السياسية على أنواعها التي لم تكن مدعومة بخطوات اقتصادية لم تنجح. فالجهامير تريد حياة معقولة».

وتطرق ليبرمان إلى تأثير حماس، المقربة من الإخوان المسلمين في مصر، بالتطورات فقال إنه «لا شك في أنه بالنسبة لحماس فإن هذه معضلة صعبة. فقد كانت حماس أول من رحبت بحقيقة أن الإخوان المسلمين وصلوا إلى الحكم في مصر. فهذه حركة شقيقة، وقد سارت معهم طوال الطريق ضد [الرئيس السوري] بشار الأسد وضد الوصي السابق إيران. وأنا لا أعرف ماذا ستكون القرارات الآن، لكن من الواضح أن هذه التطورات تضع حماس أمام مجموعة من الأسئلة».

وأشار ليبرمان إلى رد الفعل في العالم الغربي على ما يحدث في مصر، وخاصة ما يتعلق بسقوط قتلى في المظاهرات، وقال إنه «لم نر رسالة حادة وواضحة، ولذلك فإنه لا يتعين علينا أن نتسرع». وأضاف ليبرمان، فيما يتعلق بأداء الرئيس الأميركي، باراك أوباما، حيال الأزمة المصرية «اعتقد أن هذه أحداثا كبيرة جدا حتى على دولة عظمى مثل الولايات المتحدة، وهذه عملية جارية، وستستغرق وقتا والأحداث في الشرق الأوسط هي تحد كبير جدا».

قالت صحيفة «معاريف» إن المسؤولين في إسرائيل لم يسارعوا إلى الاحتفال بسقوط الإخوان المسلمين، لأنهم ظهروا في المدى القريب على أنهم عامل استقرار». وأضافت الصحيفة أن تقديرات الجهات الأمنية الإسرائيلية هي أن «إسقاط مرسي عن الحكم هو مجرد حلقة أخرى في سلسلة الأحداث الحاصلة في الشرق الأوسط في السنوات الأخيرة... وستبقى المنظمة غير مستقرة لمدة تتراوح ما بين ٥ - ١٠ سنوات في أفضل الأحوال».

وأشارت الصحيفة إلى أن التعاون الأمني المصري - الإسرائيلي، بعد صعود مرسي للحكم، «فائق التوقعات»، إذ استمر هذا التعاون والحوار بين الجهات الأمنية في الدولتين وخاصة ممارسة تهريب الأسلحة من سيناء إلى قطاع غزة بإشراف أميركي.

وتابعت الصحيفة أن حكم الإخوان في مصر «تبين أنه عامل استقرار إقليمي» خاصة فيما يتعلق بالضغف على حركة حماس لوقف إطلاق صواريخ على إسرائيل، وحرب مصر ضد التنظيمات الجهادية في سيناء، ووقوف مصر إلى جانب «المحور السني» ضد محور إيران وسورية وحزب الله.

ووفقا للصحيفة فإن الإنذار الذي وجهه الجيش المصري إلى مرسي كان بمثابة «بشرى مهمة بالنسبة لإسرائيل»، وأن الأحداث الحالية في مصر واداء جيشها يبعدها عن خطر حرب تقليدية (عن إسرائيل) في الجبهة المصرية، لأن أي انشغال للجيش في دولة عربية بحروب داخلية يؤدي إلى تضائل الرغبة في مواجهات خارجية».

واعتبرت صحيفة «هآرتس» أن الإنذار الذي وجهه الجيش المصري إلى مرسي يحل الأزمة في غضون ٤٨ ساعة ووقوفه بذلك إلى جانب حركة «تمرد» هو انتقام الجنرالات المصريين للتغييرات في الجيش التي نفذها مرسي.

رغم ذلك فإن هناك نقاشا في إسرائيل حول عزل مرسي. ووصف المحاضر في قسم الدراسات الإسلامية والشرق أوسطية في الجامعة العبرية في القدس، البروفيسور آيني بوديه، عزل مرسي بأنه «انقلاب عسكري»، وكتب في مقال نشره في «هآرتس»، أن «اللقاء بين انقلاب عسكري وثورة شعبية موازية أدى إلى تغيير الحكم، ولم يتضح بعد مدى التنسيق بين الجانبين، لكن يبدو أن هذا اللقاء لم يكن صدفة»، وأضاف بوديه أن «انقلابا عسكريا لا يمكن اعتباره خطوة ديمقراطية سليمة».

واعتبر بوديه، الذي لم يتطرق إلى سعي حكم الإخوان إلى تحقيق مكاسب فئوية من وجودهم في الحكم، وبينها إجراء تغييرات في الجيش، أن «وجود الديمقراطية متعلق أيضا بقدرة الإسلاميين على قبول شرعية المؤسسة السياسية الحالية التي تقيمت، وهذه ستكون مهمة غير سهلة للحكم الجديد».

من جانبه، عبر رئيس «مركز دراسات الشرق الأوسط» في جامعة بن غوريون في بئر السبع، البروفيسور يورام ميتال، عن موقف مناض لمؤلف بوديه، من خلال مقابلة مع ملق «المشهد الإسرائيلي» في العدد الماضي، وهو موقف عبر عنه ميتال أيضا في وسائل إعلام إسرائيلية.

وقال ميتال إن «ما يحدث في الأيام الأخيرة ليس انقلابا عسكريا. وادعائي هو أن الجيش المصري قرر أن يتدخل في الأزمة، وقام بنشر 'خارطة طريق' هدفها محاولة إعادة غايات الثورة في كانون الثاني العام ٢٠١١ إلى مسار ما زال ممكنا. ما نراه هنا هو محاولة للتصحيح، وما رأيناه في ٣٠ حزيران هو حركة تصحيح. وهذه حركة تريد إعادة شيء ما يوجد حوله إجماع في مصر. وقد كان هناك إجماع حتى في ثورة ٢٥ يناير، وعندما انضم الإخوان المسلمون والسلفيون إلى شباب الثورة، وافقوا على أهداف ومبادئ الثورة».

وأضاف ميتال أن «ما حدث في الواقع لاحقا هو أن الرئيس مرسي، وخلال عام واحد، ذهب في اتجاه مناقض للوعود التي منحها لناخيه. إضافة إلى ذلك، فقد سعى للحصول على صلاحيات كبيرة جدا بواسطة نشر الإعلان الدستوري» في شهر تشرين الثاني الماضي، كما أنه عين في المناصب العليا أشخاصا من التيار الإسلامي، وتدخل بصورة فظة في عمل لجنة إعداد الدستور، وطرح الدستور في استفتاء شعبي رغم الانتقادات الواسعة للغاية لدى الجمهور على هذه الخطوة. وكانت النتيجة أن الرئيس مرسي اعتبر لدى جماهير متعددة في مصر، من متدينين وغير متدينين، مثل عبد المنعم أبو الفتوح، بأنه شبيه بنظام مبارك، وعندما فاز مرسي في الانتخابات، كان أول ظهور له في ميدان التحرير. ووقف على المنصة أمام مئات الألوف، وتهدد بأن يكون حكمه مستندا إلى ثورة ٢٥ يناير وأن هذا سيكون حكم جميع المصريين 'سواء الذين انتخبوني أو خصومي'.

وأضاف: 'حاسبوني إذا لم أنفذ تعهداتي'. وها هو عام قد مر بالتمام وميدان التحرير قال له: كشف الحساب».

### صمود معاهدة السلام خلال نظام حكم إسلامي يشكل سابقة مهمة»

أصدر «معهد أبحاث الأمن القومي» في جامعة تل أبيب، يوم الخميس الماضي، مذكرة بعنوان «الثورة في مصر - توصيات لإسرائيل»، من إعداد مجموعة من الباحثين في المعهد، هم أفنير غولوف وأودي ديدكل وأوريت برلوف ويوثيل غوجانسكي وعويد عيران وعنات كورتس. وجاء فيها أن سبعة ملايين مصري خرجوا إلى الشوارع في ٢٥ كانون الثاني العام ٢٠١١، ما أدى إلى سقوط الرئيس الأسبق حسني مبارك، وأن ١٧ مليون مصري خرجوا إلى الشوارع في ٣٠ حزيران الفائت، ما أدى إلى سقوط مرسي وحكم الإخوان المسلمين.

وقالت المذكرة إنه «منذ بدء الهزة في العالم العربي، شاهدت إسرائيل بقلق التوجهات الثورية، وتغييرات الحكم والصراعات الداخلية التي تطورت في دول الشرق الأوسط. وزعم ذلك، أظهرت إسرائيل مناعة وامتنعت متعددة عن التدخل في الأحداث من خلال إطلاق تصريحات... وفي

### تسريبات صحافية:

# إسرائيل لم تحتفل بسقوط حكم «الإخوان المسلمين» لأنه ظهر كعامل استقرار مهم!



التفجيرات في مصر: قراءات اسرائيلية متضاربة.

السياق المصري المميز، حرصت إسرائيل على استمرارية وحتى تعزيز العلاقات الخاصة مع الجيش المصري، التي تشكل ديماما مركزيا ومرساة في الحفاظ على علاقات السلام بين الدولتين».

وأضافت المذكرة أن «حكومة الإخوان المسلمين امتنعت عن أي اتصالات علنية ومباشرة بين الدولتين، لكنها لم تحاول المس بالعلاقات الرسمية أو تقويضها أو التسبب بتراجعها. وكانت ولا تزال المصلحة الموجهة للجانبين هي منع أي تصعيد أو تدهور عسكري، يكون مقرنا بخطر مواجهة عسكرية. وعلى هذه الخلفية سعى الحكم المصري إلى الجسر بين إسرائيل وحماس والتوسط في بلورة تفاهات وقف إطلاق النار في نهاية جولة القتال التي دارت بين إسرائيل والحركة في تشرين الثاني من العام ٢٠١٢ (عملية «عمود الحساب»)».

ورأى الباحثون الذين أعدوا المذكرة أن «ثمة أهمية غير مسبوقه لحقيقة أن اتفاقية السلام بين إسرائيل ومصر صمدت خلال نظام حكم إسلامي، ينفي من الناحية المبدئية حق دولة إسرائيل في الوجود، لكنهم اعتبروا أنه «في حال نجح حكم الإخوان المسلمين في الاستقرار وتعزيز وأصبح يعتمد بقدر أقل على المساعدات الاقتصادية الغربية، لتدقق العداة الأيديولوجي العميق لدى الإخوان المسلمين تجاه إسرائيل وقوض أساس المصالح الأمنية والسياسية المشتركة بين الدولتين. وتقويض حكم الإخوان المسلمين في مصر، في أعقاب ثورة حزيران العام ٢٠١٣، بدعم وقيادة الجيش المصري، يقلص احتمال تحقق قريب لهذا السيناريو. لكن حتى في الوضع الحالي ما زال التحدي الأمني الكامن في سيناء ساري المفعول».

وفيما يتعلق بالوضع المصري الداخلي، أشار الباحثون الإسرائيليون إلى أن مصر تدخل إلى فترة انتقالية طويلة، خاصة في حال تم تنه الحكومة الانتقالية المهتمات التي أقيمت عليها، والتي ستكون متركزة خلالها في شؤون داخلية متعلقة بالحفاظ على القانون والنظام والاستقرار ومنع الانهيار الاقتصادي. وفي هذا الاطار سيكون الحكم منمهما في لجم الاحتجاج الشعبي، وقمع مراكز حرة مؤيدي الإخوان المسلمين، وكذلك بتصحيح الدستور، والاستعداد لانتخابات برلمانية ورئاسية وإجرائها».

وعلى ضوء ذلك، أضاف الباحثون، فإن «هذه التحديات ستصرف انظار الحكم عما يجري في سيناء. ولكن يتوقع أن تتصاعد العمليات الإرهابية لجماعات جهادية وسلفية في سيناء، وأن تحاول هذه الجماعات أن تضع تحديا أمام الحكم المركزي في القاهرة، بواسطة المس مباشرة بممثليه، أو بشكل غير مباشر بواسطة استفزاز إسرائيل، وتقويض الأمن في سيناء، من خلال التوغل إلى الأراضي الإسرائيلية. ونتيجة محتملة للتصعيد في هذه الحلبة ستكون إلحاق ضرر بالعلاقات المميزة بين المؤسسات العسكريةين المصرية والإسرائيلية. ويبدو أن هذا سيكون التهديد الأهم في الجبهة الجنوبية [إسرائيل] في الشهور القريبة».

ولفت الباحثون إلى أن «الغاية الاستراتيجية الإسرائيلية هي الحفاظ على علاقات السلام مع مصر وحتى تعميمها. وثمة أهمية خاصة بالنسبة لإسرائيل في استقرار حكم علماني ومسؤول ويعمل بنجاحة في مصر كلها ومنطقة سيناء. وإسرائيل مطالبة بالعمل في عدة مستويات من أجل دفع هذه الغايات».

### استئناف العملية السياسية الإسرائيلية - الفلسطينية من شأنه دفع الاستقرار في مصر»

وطالبت مذكرة «معهد أبحاث الأمن القومي» إسرائيل بتنفيذ عدة خطوات، وهي: أولا: تعميق التعاون مع الجيش المصري ومواصلة السماح بتفعيل قواته في سيناء، بحجم يتجاوز ما يمليه الملحق الأمني لاتفاقية السلام، ضد الجماعات الجهادية وتهريب الأسلحة إلى قطاع غزة.

ثانيا: على إسرائيل تأييد استمرار المساعدات الأمنية الأميركية للجيش المصري، وتوسيع المساعدات المدنية لمصر من جانب الدول الغربية والمؤسسات المالية الدولية، ودفع مبادرات دولية لتطوير بنى تحتية، يحتاجها الاقتصاد المصري.

ثالثا: على الرغم من أنه بإمكان جهات دولية «وفي مقدمتها الأنظمة الملكية السنية، السعودية والأردن

والإمارات العربية المتحدة»، دعم مصر لمواجهة مشاكلها الداخلية، وخاصة من خلال الدعم الاقتصادي، وعلى الرغم من أن قدرة إسرائيل محدودة في هذا السياق، إلا أنه بإمكان إسرائيل «محاولة إقامة قنوات سرية مع الأنظمة الملكية.

كذلك فإن استئناف العملية السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين، ولو بشكل جزئي، بإمكانه أيضا أن يدفع تنسيقا إقليميا، ليس في سياق الجهد لدفع استقرار مصر وحسب، وإنما أيضا في إطار الجهد من أجل بلورة جبهة إقليمية ضد المحور الراديكالي، الذي تنتزعه إيران».

رابعا: إسرائيل لا يمكنها الاستمرار في تجاهل المجتمع المدني في مصر، وهم الشبان الليبراليون والعلمانيون، الذين أثروا بشكل كبير على الإطاحة بمبارك ومرسي، ورغم أن لإسرائيل تأثيرا محدودا على المؤسسة السياسية في مصر، إلا أن عليها أن تحاول إقامة قنوات حوار مع الجهات التي قامت بالثورة ومن خلال الحرص على الامتناع عن استفزاز الجيش المصري، وهذا سيكون بإمكان إسرائيل محاولة منح

المشورة لتلك الجهات المدنية في المواضيع الاقتصادية والإدارة السليمة. وبإمكان هذه الجهات الاستعانة بإسرائيل وعلاقتها من أجل تشجيع الاستثمارات في مصر. خامسا: اعتبرت المذكرة أن إحدى الجهات الأكثر تضررا من سقوط حكم الإخوان في مصر هي حركة حماس في قطاع غزة، وذلك بسبب علاقتها القوية بحركة الإخوان المسلمين المصرية، وفقدانها لموقعها في سورية، وتراجع علاقاتها مع حزب الله، والقطيعة بينها وبين إيران في أعقاب توطيد علاقاتها مع إخوان مصر، وإبعاد قيادتها السياسية عن قطر. وتابعت المذكرة أنه إضافة إلى كل ذلك، فإن حماس تواجه انتقادات داخلية في قطاع غزة، كما أن الجيش المصري مُضِر على منع تهريب بضائع إلى القطاع، الأمر الذي سيقلص حجم دخل حماس، ما سيؤدي إلى وضع صعوبات أمام الحركة في إدخال أسلحة إلى القطاع، وخاصة القذائف الصاروخية ومواريع أرض - أرض متطورة. وأضافت المذكرة أنه ما زال من السابق لأوانه التقدير ما إذا كانت هذه الصعوبات ستسبب قيادة حماس على دفع المصالحة مع حركة فتح، وفي المقابل فإن حماس قد تسعى إلى تصعيد أمني مقابل إسرائيل.

سادسا: «من أجل محاولة جعل المحفزات لدى حماس والفصائل المتطرفة الأخرى النشطة في القطاع أكثر اعتدالا، بإمكان إسرائيل انتهاج سياسة توسيع عمل المعايير للقطاع وتصاريح الصيد وحتى التوصل إلى تفاهات حول استخراج الغاز الطبيعي».

ودعت مذكرة «معهد أبحاث الأمن القومي» الإسرائيلي إلى «تقييم سقوط الإخوان المسلمين في مصر في السياق الواسع للتوجهات الإقليمية والهزة الحاصلة في الشرق الأوسط. فقد ساد شعور مؤخرا بأن الإسلام السياسي هو المنتصر الأكبر، لكن سقوط حكم الإخوان المسلمين في مصر، وتبحر صلاحية شعارات مثل الإسلام هو الحل، وكذلك الإثبات القاطع بأن الإسلام السياسي سواجه صعوبة، مثل أي قسم آخر، في مواجهة تحديات معقدة داخلية وخارجية، له تبعات بعيدة المدى على مجمل حركات الإخوان المسلمين في المنطقة».

وتوقعت المذكرة «تقلص تأثير حركة الإخوان المسلمين المعارضة في الأردن، وتحسن قدرة العائلة المالكة الهاشمية على مواجهة الحركة. وقد يميل توازن القوى في الليبرالية، على حساب الجهات الإسلامية».

ولخصت المذكرة إلى أن «تجاهات كهذه ستكون مريحة لإسرائيل، وعليها مواصلة توقع تطورها، إلى جانب الاعتراف بتدورها المحدودة في التأثير عليها، وخلال ذلك الحفاظ على الابتعاد عن مركز الأنظار الإقليمي، سواء من جانب الأنظمة أو الجمهور. وإضافة إلى ما تقدم، فإنه يرجح ألا تتنازل حركة الإخوان المسلمين عن الفرصة التاريخية التي سنحت لها بحكم مصر، على ضوء ونها ومكانتها في العالمين العربي والإسلامي، ولذلك فإنه يتوقع أن يكون هناك صراع داخلي متواصل في مصر. وفي غضون ذلك، فإنه لا يمكن التأكيد بشكل قاطع أن تأثير 'الشارع' سيتم التعبير عنه من خلال نتائج الانتخابات للرئاسة والبرلمان. لذلك، ينبغي أن يكون أداء إسرائيل متواضعا، وأن تمتنع عن إطلاق تصريحات ضارة، وأن تحتفظ بحيز المناورة بين يديها أمام واقع سياسي متقلب في مصر».

## متابعات

## عملية «تساريفت»:

## قصة احتجاز خمسة «سجناء إكس» من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين!

بعد افتضاح قضية «السجن إكس»، عميل الموساد بن زيغيفر، الذي كان مسجوناً في إسرائيل بشكل سري للغاية وهوية مزورة، تكشفت قضايا مشابهة أخرى، احتجزت خلالها أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية سجناء وأسرى بشكل سري، قبل عشرات السنين. وإذا كانت إسرائيل تدعي، في حالة زيغيفر، أن سجنه كان خاضعاً لرقابة الجهاز القضائي وبمعرفة عائلته، فإن حالات مشابهة أخرى، اختطف الموساد فيها أشخاصاً، وحقق الشاباك معهم وعذبهم، لفترة معينة، لكن تم فيها أية رقابة على هؤلاء «السجناء إكس».

إحدى هذه القضايا تحمل اسم «تساريفت»، أي الحرق في المعدة، ومتعلقة بعملية «تساريفت» التي نفذها الموساد، في ٢٥ كانون الثاني من العام ١٩٧٦، واختطف خلالها خمسة أشخاص، ثلاثة فلسطينيين وألمانيين، من كينيا وأحضرهم إلى إسرائيل. وكشف تقرير أعده محلل الشؤون الاستخباراتية في صحيفة «يديعوت أchronوت»، رونين بيرغمان، تفاصيل جديدة عن هذه العملية، يوم الجمعة الماضي.

## رايين يحذر من تسريب معلومات

في ٣٠ حزيران العام ١٩٧٦ عقد رئيس الحكومة الإسرائيلية، إسحق رابين، اجتماعاً طارئاً ومغلقاً للحكومة، بعد ثلاثة أيام من اختطاف مسلحين من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين طائرة تابعة لشركة الطيران الفرنسية، وعلى متنها ١٠٣ مسافرين، بينهم ٨٣ إسرائيلياً، وحطت في مطار عينيتية في أوغندا، وطالب الخاطفون، مقابل إطلاق سراح الرهائن، أن تفرج إسرائيل عن أسرى فلسطينيين في إسرائيل ودول أوروبية، وبينهم خمسة أسرى، كانت الجبهة الشعبية تعتقد أنهم محتجزون في كينيا.

وقال رابين لوزرائه «استدعيتكم لاجتماع الحكومة من أجل أن أقدم لكم تقريراً حول الوضع وأين تقف الأمور فيما يتعلق باختطاف الطائرة... وأعتقد أن أية معلومات ستتسرب اليوم يمكن أن يكون ثمنها حياة أشخاص. لذلك، فأني أطلب ألا تتصرف في هذه القضية كعادتنا» في إشارة إلى التسريبات المتكررة للصحافة من اجتماعات الحكومة.

ووفقاً لبييرغمان، فإن الغضب الذي بدأ على رابين خلال اجتماع الحكومة سببه حصول رئيس الشاباك على معلومات بان سرا خطيراً حافظت أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية على كتمانها طوال الشهور الخمسة السابقة، قد تسرب ووصل إلى وسائل الإعلام.

وتحدث رابين إلى وزرائه عن «السر» بالتلويح، قائلاً إن «المخبرين يطلبون بتحرير ٤٠ مخرباً موجوداً في إسرائيل... إضافة إلى ذلك طالب المخربون بتحرير خمسة آخرين من كينيا... وهذا يمكن أن يتحول إلى واحد من أكثر الأمور خطورة، وحكومة كينيا صامدة بشكل جيد وتدعي أنه لا يوجد كهؤلاء لديها. ليتنا نصد مثلها ونمتنع عن الثرثرة الإسرائيلية والتسريبات. وإذا كان شيء ما يمكن أن يسبب كارثة في هذه الفترة فهو الثرثرة الإسرائيلية. وأنا أعتمد على الكيبيين أكثر مما أعتمد على الثرثارين الإسرائيليين». وقد تمكنت إسرائيل من الحفاظ على «السر» لأكثر من عام، وهو أنها احتجزت خمسة «سجناء إكس»، تم اختطافهم من كينيا وأحضروا إلى إسرائيل وتمت محاكمتهم بسرية تامة. واعترف رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية في حينه، شلومو غارزيت، قبل عشرة أيام تقريبا، بأنه صادق شخصياً على سجن «السجناء إكس» الخمسة، لكنه رفض الإفصاح عن أي تفاصيل أخرى.

## جاسوس إسرائيلي داخل الجبهة الشعبية؟

وفقاً للمعلومات التي يسردها بييرغمان، استناداً إلى ضباط في الاستخبارات الإسرائيلية في ذلك الحين، فإن وديع حداد، نائب الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، خطط لعملية ضد طائرة مسافرين تابعة لشركة «إل عال» الإسرائيلية في مطار العاصمة الكينية نيروبي. وتقرر أن ينفذ هذه العملية ثلاثة من نشطاء الجبهة وناشطان ألمانيان من جماعة «بباد ماينهوف» الألمانية اليسارية الراديكالية، وهما توماس رويتز وبريجيتا شولتس.

ووصل الخمسة إلى نيروبي، بجوازات سفر قديمة مزورة. كما وصلت بواسطة البريد الدبلوماسي اليمني، بحسب بييرغمان، صواريخ كنف مضادة للطائرات من طراز «ستيريلى»، من أجل إطلاؤها باتجاه طائرة «إل عال»، لدى هبوطها في مطار نيروبي، في ٢٥ كانون الثاني ١٩٧٦. وتدرّب الخمسة على إطلاق هذه الصواريخ في منطقة قراء في جيبوتي ودرسوا رسومات وخرائط لمطار نيروبي، وأصبحوا جاهزين لتنفيذ العملية.

لكن في تلك الفترة كان للموساد جاسوس في صفوف الجبهة الشعبية. وكتب بييرغمان أنه حتى الآن تمنع الرقابة العسكرية الإسرائيلية ذكر اسم هذا الجاسوس أو حتى لقبه أو كنيته. وأبلغ هذا الجاسوس الموساد بخطة الجبهة لتنفيذ عملية نيروبي ضد طائرة «إل عال». وطالب رابين بتصفية الخمسة، لكن الموساد عارض ذلك بشدة. وأوضح ضابط الموساد اليعازر تسفير، الذي شارك في عملية «تساريفت»، سبب معارضة الموساد بالقول «لقد شعرنا أن معالجة أمر عدة أشخاص في الوقت نفسه وفي عدة أماكن ويجوزهم الصواريخ قد يؤدي إلى تعقيد الأمور». وعلى ضوء ذلك تقرر إطلاع الرئيس الكيني، جومو كينياتا، على الموضوع، خاصة وأنه تربطه بإسرائيل عامّة والموساد خاصة علاقات متينة للغاية. ووصلت إلى كينيا مجموعة كبيرة من أفراد الموساد بقيادة ناووم آدموني، الذي كان قائد الموساد في إفريقيا وكان يعرف كينياتا جيداً.

ووافق الرئيس الكيني على التعاون مع الموساد، وهنا يكمن السر الكبير لعملية «تساريفت»، وكانت الخطة الإسرائيلية أن يتم إلقاء القبض على أفراد الجبهة الشعبية الخمسة في كينيا، وبعد ذلك أن يتم إخراجهم من وجه البسيطة، ثم نقلهم سراً إلى إسرائيل، حيث سيتم احتجازهم في عزلة مطلقة ومحاكمتهم بسرية. وقد طالب الجانب الكيني بأن يتم كل شيء بسرية تامة، وشدد على أنه لن يدعم إسرائيل في حال اكتشاف هذا السر، وأنه إذا تم تسريب أية معلومات حول العملية فإن كينيا ستقطع علاقاتها الاستخباراتية مع إسرائيل.

ووافقت إسرائيل على الشروط الكينية. وبعد وصول نشطاء الجبهة الشعبية الخمسة إلى نيروبي تم وضعهم تحت المراقبة. وقبل ساعة من هبوط طائرة «إل عال»، في نيروبي اعتقلهم أفراد المخابرات الكينية وسلموهم لمقرّة الموساد، وتم تخديرهم ونقلهم إلى إسرائيل بطائرة نقل عسكرية. واحتجزوا في منشأة سرية تحمل رقم ٥٠٤ في غديرا، حيث تعرضوا للتعذيب، وحتى أن أحد الفلسطينيين مات تحت التعذيب، الذي أشرف عليه ضابط من الموساد، يرمز إليه بالحرف «ي».

## تسرب السز إلى الصحافة والألمان

بعد تنفيذ عملية عينيتية واحتجاز الرهائن ومطالبة الجبهة الشعبية بإطلاق سراح أسرى في إسرائيل وإطلاق سراح الخمسة الذين كانت الجبهة تعتقد أنهم محتجزون في كينيا، اتصل السفير الكيني في تل أبيب برايين وطلبه بمواصلة الحفاظ على السر، بأن الخمسة محتجزون في إسرائيل. وكان يعتقد رابين أن السر طر الكتمان. لكن رئيس الشاباك، أبراهام أحيوطوف، حضر إلى مكتب رئيس الحكومة وأبلغه بأن «السر في خطر». وفي مساء ٣٠ حزيران ١٩٧٦، جمع رابين رؤساء تحرير الصحف، وهم غدعون سامت وأرونو تسوكويرمان وأمنون نداف، وكشف رابين السر أمامهم، وقال إنه «لو عرفت من الذي سرب هذه المعلومات في إسرائيل، لنظرت إلى ذلك على أنها خيانة. ويؤسفني أنه لا يمكن التحقيق مع صحافيين حول مصدر معلومة كهذه. وأكرر ما أريد توكيده أمامكم: بخصوص كينيا، وأي موضوع متعلق بطائرة أو بخمسة وبإسرائيل، عدم نشر أي شيء». ووافق الإعلام الإسرائيلي على طلب رابين وامتنع عن النشر.

وبعد ذلك بشهرين، اتصل السفير الألماني في إسرائيل برايين وأبلغه عن عائلتين ألمانيتين، رويتز وشولتس، تدعيان بأن إسرائيل تحتجز قريبهما بصورة سرية. وأقر رابين بأن الاثنين محتجزان في إسرائيل فعلاً، وأمر بالسماح لمتدوب عن السفارة الألمانية بحضور جلسات المحكمة العسكرية السرية التي حاكمتهما.

وأصدر مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، في آذار العام ١٩٧٧، أي بعد عام وثلاثة شهور، بياناً بشأن احتجاز «السجناء إكس» الخمسة، لكن من دون ذكر أسمائهم ومكان احتجازهم، إلا أن وسائل الإعلام الإسرائيلية نقلت عن «مصادر أجنبية» معلومات كشفت معظم تفاصيل هؤلاء السجناء.

وتم الحكم على الألمان بسجن لمدة عشر سنوات، لكن تم إطلاق سراحهما بعد خمس سنوات مقابل اعترافهما. وحكم على الفلسطينيين بالسجن لمدة ١٨ عاماً، لكن تم الإفراج عنهما في صفقة جبريل في العام ١٩٨٥.

## الأوضاع الاقتصادية السيئة هي العامل الأول

## ١٤ ألف جندي إسرائيلي في السجون العسكرية ومعظمهم بسبب الفرار من الخدمة العسكرية!



السجن العسكري في صرند...

نهاية حزيران الماضي، والفترة التي قضاها في الخدمة العسكرية، أن ١٩٥٩ جندياً خدموا لمدة نصف عام، و١٣٧٨ خدموا لفترة عام، و١٠٨٦ خدموا لفترة تصل حتى عام ونصف العام، و٧٦٩ خدموا لفترة تصل حتى عامين، و١٣٦١ خدموا لفترة تزيد عن عامين.

وتواجد في السجون العسكرية حتى نهاية حزيران الماضي ٣٤ جندياً في سن ١٨ عاماً، و١٧٣٣ جندياً في سن ١٩ عاماً، و٢٢٣٥ جندياً في سن ٢٠ عاماً، و١٢٩٥ جندياً في سن ٢١ عاماً، و١٢٦٦ جندياً في سن ٢٢ عاماً فما فوق.

ويتبين من المعطيات أن المدينة التي تسجن أكبر عدد من الجنود من سكانها هي مدينة أسدود، وبلغ عددهم قرابة ٣٥٠ جندياً. وتلتها مدينة بئر السبع حيث بلغ عدد الجنود المسجونين من سكانها حوالي ٣٢٥ جندياً. وهناك ما بين ٢٥٠ - ٣٠٠ جندي مسجون من مدينة ريشون لتسيون، وعدد مشابه من القدس، وكذلك من נתانيا وأشكول. وهناك ما بين ٢٠٠ - ٢٥٠ جندياً مسجوناً من حيفا وعدد مشابه من كل واحدة من مدينتي بات يام وبيتاح تكفا.

وهناك ما بين ٥٠ إلى ١٥٠ جندياً مسجوناً من كل واحدة من المدن التي يعتبر المستوى الاجتماعي - الاقتصادي فيها دون المتوسط، وهي هولون، الخضيرة، كريات غات، الرملة، ديمونا، كريات آتا، العفولة، كريات ملاخي، بيت شيمش، إيلات، ينفه، اللد، عكا، نهرابا، أوفاكيم وكرميئيل. ويوجد أكثر من ٥٠ جندياً مسجوناً من سكان مدينة هرتسليا التي تعتبر مدينة ذات مستوى اجتماعي - اقتصادي مرتفع.

وتواجد في السجون العسكرية الإسرائيلية حتى نهاية حزيران الماضي قرابة ٢٥٠ جندياً درزيبا، وحوالي ١٠٠ جندي بدوي.

## التغيب عن الخدمة العسكرية

## بسبب صعوبات اقتصادية

المقصود بـ «التغيب» عن الخدمة العسكرية هو التهرب أو الفرار من هذه الخدمة. وكان مراقب الدولة الإسرائيلية قد أجرى تدقيقاً بين الجنود المسجونين، شمل ٢٧٥ جندياً في السجون العسكرية الرئيسية، في العام ٢٠٠٩.

وفيما يتعلق بالخلفية الاقتصادية للجنود المسجونين الأثيوبيين، تبين أن «جزءاً من نشاط «جهاز إعادة التجنيد لخدمة سليمة» تم تخصيصه لمعالجة المسجونين من أبناء الطائفة الأثيوبية. ورغم أنه في العام ٢٠٠٨ طرأ انخفاض من نسبتهم قياساً بالعام ٢٠٠٧، إلا أن هذه النسبة لا تزال مرتفعة مقارنة مع نسبة الجنود من أبناء الطائفة الأثيوبية في الجيش الإسرائيلي، وهي ٧٢٪. وحوالي ٨٠٪ من الجنود أبناء الطائفة الأثيوبية، الذين سجنوا خلال العام ٢٠٠٧، عادوا إلى السجن أكثر من مرة واحدة. والسبب الأساس الذي يقودهم إلى السجن العسكرية، هو التغيب عن الخدمة العسكرية بدون إذن نتيجة لصعوبات عائلية واقتصادية خطيرة جداً. وتجرى في السجون العسكرية أنشطة هدفها دفع وتشجيع المسجونين من أبناء الطائفة الأثيوبية على العودة إلى الخدمة العسكرية السليمة».

وفي أعقاب تقرير مراقب الدولة، اجتمعت لجنة الهجرة والاستيعاب والشئآت التابعة للكنيست، لبحث الموضوع. وقال ضابط التربية الرئيس في الجيش الإسرائيلي، العميد إيلي شيرمايستر، إن «٩١٪ من المسجونين بين أبناء الطائفة الأثيوبية هم فارون. و٧٧٪ من المسجونين من أبناء المهاجرين من دول الاتحاد السوفياتي السابق هم فارون أيضاً».

وأكد شيرمايستر أن «معظم المسجونين فروا من الخدمة العسكرية نتيجة لمشاكل اقتصادية في بيوتهم، ليس نتيجة لمخالفات عسكرية، وإنما مشاكل في البيت. ونحن نعرف أن ٥٢٪ من أبناء الطائفة الأثيوبية الذين يخدمون في المرة الأولى بعد سبوعين، باستثناء جنود الاحتياط والجنود المتزوجين الذين يحق لهم استقبال زائر مرة كل أسبوعين، بينما يحق للجندي في الاحتياط الحصول على زيارة كل أسبوع.

يحتجز الجيش الإسرائيلي في السجون العسكرية في كل عام الآلاف من جنوده، بعد إدانتهم بمخالفات متنوعة، أبرزها الفرار من الخدمة العسكرية، وغالبية الفارين من الخدمة العسكرية تفعل ذلك على خلفية اقتصادية - اجتماعية. كما أن أغلبية كبيرة بين الجنود الإسرائيليين السجناء هي من أبناء المهاجرين الجدد إلى إسرائيل من إثيوبيا ودول الاتحاد السوفياتي السابق. وأظهرت تحقيقات أن سلطات السجون العسكرية الإسرائيلية تنتهك حقوق الجنود السجناء، كما أن الوضع الصحي في هذه السجون مترد جداً.

وأصدر «مركز الأبحاث والمعلومات» التابع للكنيست، مؤخرًا، تقريراً حول موضوع الجنود السجناء، استند كله إلى معلومات ومعطيات زودها الجيش الإسرائيلي والشرطة العسكرية للمركز البرلماني. وتجدد الإشارة مسبقاً إلى أن المعطيات لا تتطرق أبداً إلى عدد الجنود المسجونين بسبب رفض الخدمة العسكرية لأسباب ضمنية وسياسية لكون إسرائيل هي دولة احتلال.

ويوجد في إسرائيل سجنان عسكريان يتم احتجاز الجنود فيهما، الأول هو قاعدة السجن ٣٩٤ في صرند، التي تعرف باسم سجن صرند، أو «السجن ٤»، والثاني هو «قاعدة السجن ٣٩٦»، التي تعرف باسم سجن عتليت، أو «السجن ٦». وهناك غرف اعتقال في مقرات وحدات الجيش وقواعد الشرطة العسكرية.

ووفقاً لتقرير الكنيست، فإن سجن صرند وعتليت العسكريين استوعبا ١٤٠٢٢ جندياً خلال العام ٢٠١٢. وتبين المعطيات أن هذا العدد من الجنود السجناء كان أقل من عددهم في العام ٢٠١١، لكنه أكثر من عددهم في العام ٢٠١٠، الذي بلغ حينذاك ١٢٦٦٦ جندياً سجيناً، وبينهم ٦١٪ دخلوا السجون العسكرية أكثر من مرة. إلا أن العام ٢٠١٠ تحديداً سجل انخفاضاً في عدد الجنود السجناء قياساً بالسنوات السابقة، بسبب انخفاض حجم الأماكن في السجون العسكرية. ورغم ذلك فإنه في العام ٢٠١٠ تم تسجيل ارتفاع في عدد الجنود الذين تم اعتقالهم بشكل يومي، ولم يتم استيعاب قسم منهم في السجون العسكرية بسبب النقص في أماكن الاحتجاز فيها.

وأفادت معطيات الجيش الإسرائيلي أنه خلال العام ٢٠١٣ الجاري، وحتى نهاية شهر حزيران الفائت، استقبلت السجون العسكرية ٦٥٢٣ جندياً، بينهم ٣٠١٤ جندياً في سجن عتليت و٣٥٤٩ في سجن صرند. وكما ذكر أعلاه، فإن قسماً كبيراً من الجنود السجناء هم من المهاجرين الجدد. فهناك ٣٣٪ من بين المجددين الأثيوبيين الذين دخلوا إلى السجون العسكرية مرة واحدة على الأقل خلال فترة خدمتهم العسكرية.

## أسباب سجن الجنود

تتبع المحاكم العسكرية الإسرائيلية، لدى نظرها في مخالفات يرتكبها الجنود، نوعين من الإجراءات القانونية، أو القضائية: إجراءات الطاعة والإجراء الجنائي. ويتم تنفيذ إجراءات الطاعة بواسطة الوحدات العسكرية وتشرف عليها وحدة خاصة في النيابة العسكرية. بينما تدير الإجراء الجنائي النيابة العسكرية.

ويتبين من المعطيات أن النيابة العسكرية قدمت لوائح اتهام ضد ٥٨٧٣ جندياً خلال العام ٢٠١٢، بينما كان هذا العدد ٧٤٨٦ في العام ٢٠١١. كذلك يتبين أن التهمة الأساسية في لوائح الاتهام هذه هي الفرار من الخدمة العسكرية، وأنه تم تقديم ٢١٢٥ لائحة اتهام بسبب هذه التهمة خلال العام ٢٠١٢. وتم تقديم لوائح اتهام ضد جنود خلال العام ٢٠١٢ ٢٠١٢ لائحة اتهام بسبب مخالفات سير، ١٣٣٠ لائحة اتهام بسبب مخالفات جنائية، ٦٨٠ لائحة اتهام بسبب مخالفات تتعلق بالمخدرات. وهناك لوائح اتهام، وعددها أقل من ١٠٠ لكل نوع من المخالفات، تتعلق بمخالفات مثل العنف واستخدام السلاح بشكل غير قانوني وفقدان السلاح والسرقة ومخالفات جنسية ومخالفة واحدة بالتسبب بالموت.

وكما ذكر أعلاه، فإنه تواجد في السجون العسكرية الإسرائيلية ٦٥٢٣ جندياً، حتى نهاية حزيران الفائت. وهؤلاء الجنود سجنوا بسبب المخالفات التالية: ٣٣٢٩ بسبب الفرار من الخدمة العسكرية؛ ١٣٩٢ بسبب التغيب عن الخدمة العسكرية؛ ١٠٩١ بسبب مخالفات طاعة؛ ٥٦٤ بسبب مخالفات جنائية؛ ٢٨٦ بسبب مخالفات مخدرات؛ ١٨٧ بسبب التهرب من الخدمة العسكرية؛ ٦٤ بسبب مخالفات استخدام العنف؛ ٣٥ بسبب استخدام السلاح بشكل غير قانوني؛ ١٥ بسبب مخالفات سرقة؛ ٥ بسبب مخالفات اغتصاب؛ ٥ بسبب مخالفات التسبب بالموت؛ ٥ بسبب مخالفات سير؛ ١ بسبب مخالفة أمية؛ ٣ بسبب القتل. وهناك ١٤٦ جندياً مسجوناً بسبب «مخالفات أخرى».

ويتبين من هذه المعطيات أن نسبة الجنود المسجونين بتهمة الفرار والتغيب عن الخدمة العسكرية مرتفعة قياساً ببقائي المخالفات، وتشكلان معاً نسبة ٦٧٪ من عدد الجنود في السجون العسكرية.

وقال ضابط الشرطة العسكرية في الجيش الإسرائيلي إن معظم الأحكام على الجنود تصل لمدة عام، وأضاف أنه يوجد ترتيب مع سلطة السجون بنقل جنود محكومين لعدة سنوات، بسبب مخالفات جنائية في غالب الأحيان، إلى سجون مدنية. وأضاف أن الجنود الذين يدانون بتهمة الفرار من الخدمة العسكرية تصل مدة الحكم عليهم إلى ما بين شهرين إلى شهرين ونصف الشهر.

## الخلفية الديمغرافية والاجتماعية

## الاقتصادية للجنود المسجونين

طلابت شكاوى وصلت إلى لجنة شكاوى الجمهور التابعة للكنيست بالانتباه إلى أسباب سجن عدد كبير من الجنود، وأشارت إلى أنها تتعلق بديمتهم الديمغرافية والاجتماعية - الاقتصادية.

وتبين المعطيات المتعلقة بسنن الجنود المسجونين، حتى

للجنود الفاردي، أي الشبان الذين هاجروا إلى إسرائيل بمفردهم، والمهاجرين الجدد.

لكن تبين من تقرير قدمته للكنيست المديرة العامة لجمعية «بيت دافى لكل جندي»، التي تمنح مساعدات للجنود، أن «أكثر من ٥٠ ألف جندي، أي ما يعادل ثلث الذين يؤدون الخدمة العسكرية كل عام، وقسم منهم جنود فرادي، قدموا خلال العام الأخير طلباً للحصول على مساعدة اقتصادية، في الوقت الذي لم يتم فيه تعديل الأجر الشهري في الخدمة النظامية خلال الـ ١٢ عاماً الأخيرة». ورأت أن «هذا المعطى يفسر حقيقة أن معظم حالات الفرار من الخدمة العسكرية تحدث على خلفية أسباب اقتصادية شخصية للجندي أو صعوبات مالية في بيته».

وتوجه «مركز الأبحاث والمعلومات» التابع للكنيست إلى وزارة الدفاع، بعد جمع هذه المعلومات والمعطيات، ورد مكتب رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي بأن «اختيار عدم تنفيذ خدمة عسكرية سليمة ليس مقبولاً علينا، فهناك آلاف الجنود الذين لديهم مشاكل اقتصادية ويختارون التجند وينهون الخدمة العسكرية الكاملة، وحتى في وحدات قتالية».

وأضاف مكتب رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي أن «جنوداً كثيرين يصلون إلى السجن ويفسرون سلوكهم بوجود صعوبات اقتصادية وعائلية. لكن الجيش الإسرائيلي يوفر أفضل حل للفرد... ويتم التدقيق في كل ادعاء على حدة وبصورة مهنية مقابل احتياجات الفرد ذات العلاقة».

## ظروف السجن

أظهرت التقارير السنوية لمفوضية شكاوى الجنود، خلال العقد الأخير، تكرار المعطيات الخطيرة حول ظروف سجن الجنود، وكذلك فيما يتعلق بظروف الجنود الذين يخدمون كسجنائين في السجون العسكرية.

ولفت تقرير الكنيست إلى أنه تبين من شكاوى كثيرة عالجتها مفوضية شكاوى الجنود «نتائج مثيرة للقلق فيما يتعلق بظرف اعتقال جنود، وبضمن ذلك مخالفات لأوامر صادرة عن هيئة الأركان العامة أو الضابط الرئيس للشرطة العسكرية».

كذلك أشار أحد تقارير مراقب الدولة إلى أن شكاوى الجنود المسجونين تشير إلى «معاملة صارمة من جانب السجانين في السجون العسكرية، واستخدام جارف للأصفاة، واستخدام غير معقول للقوة يحد بالعنف ويصل أحياناً إلى حد التنكيل، وأخطأ متكررة في نوعية العلاج الطبي الممنوح للمسجونين والخدمات الطبية المتاحة لهم، كما تبينت صحة شكاوى لجنود ينفذون مهاماً متنوعة في السجون العسكرية فيما يتعلق بظروف خدمتهم».

وأضاف التقرير إن «حال البنى التحتية المادية والصحية في السجون العسكرية مزرية، وتمثل ذلك بانقطاع متكرر للتيار الكهربائي وفيضان مياه الصرف الصحي بشكل دائم، الأمر الذي يمس بشكل خطير بظروف الاعتقال في كلا السجون العسكريين. ويضاف إلى ذلك الاكتظاظ النابع من نقص في الأماكن للسجناء».

ووفقاً لتقرير الكنيست فإن «سجناء كثيرين عبروا عن عدم رضاهم من طبيعة الاتصال بينهم وبين محامي الدفاع العسكريين الذين يوكلهم الجيش للدفاع عن الجنود المسجونين». في كل ما يتعلق بتوافر المحامين وقدرتهم على الالتقاء مع موكلهم، وفيما يتعلق بمعالجة طلبات تخفيف عقوبة السجن، تبين في حالات عدة أنه يوجد انتهاك لحقوق المسجونين، مثل التأخر في الرد على الطلبات».

وفيما يتعلق بزيارة الجنود السجناء، فإن هناك فروقاً بين زيارة الجنود والجنديات في السجون العسكرية. وتنص هذه الأنظمة أن «حق للجندي المسجون استقبال زائر مرة كل أسبوعين، باستثناء جنود الاحتياط والجنود المتزوجين الذين يحق لهم استقبال زائر مرة كل أسبوعين، باستثناء جنود الاحتياط والجنود المتزوجين الذين يحق لهم استقبال زائر مرة كل أسبوعين، باستثناء جنود الاحتياط والحصول على أول زيارة بعد ٤٨ ساعة من دخولهن إلى السجن. ومن حق السجين أو السجينة الحصول على زيارة مرة كل أسبوعين، بينما يحق للجندي في الاحتياط الحصول على زيارة كل أسبوع».

**مراقب الدولة الإسرائيلية: تسيب قانوني في المستوطنات بسبب «الخشية من رد فعل المستوطنين»!**

## «عمونه» نموذج حي: الحكومة والمحكمة والمستوطنون – «يد واحدة»!



عمونه فوق القاتون.

ضمن صلاحياتها، بل بي من صلاحية السلطات المحلية (البلديات والمجالس)، بينما تدعي سلطات الإدارة المدنية (المسؤولة عن السلطات المحلية) بأنها «لا تملك القوى البشرية الكافية لمعالجة هذا الأمر» وبأن «المراقبين العاملين ميدانيا يخشون ردة فعل المستوطنين»!

**عمونه ... من صنع الحكومة!**

قبل يوم من صدور قرار المحكمة العليا بشأن «الإخلاء» في عمونه (٧/١٢)، بثت إذاعة الجيش الإسرائيلي (غالي تساهل) «تحقيقًا صحافيًا» كشف عن «تورط حكومي عميق» منذ بدأ أوساط التسعينيات من القرن الماضي واستمر سنوات طويلة جدا، في مساعي إقامة البؤرة الاستيطانية «عمونه» وتطويرها، من خلال «التجاهل التام لحقيقة أن جزءا من تلك الأراضي هو بملكية فلسطينية خاصة، وحقيقة أن «البؤرة غير قانونية»!

وفي أعقاب بث هذا التحقيق (يوم ٧/١١)، شن المستوطنون وقادتهم، وبواسطة ممثلهم في الكنيست وفي الحكومة، حملة تحت عنوان «تأهيل، لإخلاء»، أي: ترخيص البؤرة الاستيطانية وتأهيلها قانونيا، وليس العمل على إخلائها. وأعاد المستوطنون، في حملتهم هذه، التلويح بما ورد في تقرير لجنة إدموند ليفي، الخاص بترخيص البؤر الاستيطانية «غير القانونية»، لا سيما الاستنتاج الرئيس الذي خلصت إليه تلك اللجنة ومؤداها: «إنها كانت الحكومة شريكة في الإنشاء والبناء، لا يجوز تنفيذ أي هدم، إلا إذا لم تتوفر أية حلول أخرى بديلة. ولكن، من الممكن العثور على حلول بديلة دائما»!

وينسجم هذا الكلام، تماما، مع القرار الذي أصدره المستشار القانوني فاينشتاين بشأن «عدم الإخلاء»، بل يفسره ويكشف منطلقاته ودوافعه: فـرئيس الكوميست (بنيامين نتنياهو) الذي عين، في عهد حكومته السابقة، «لجنة إدموند ليفي»، بضغط ومطالبة من المستوطنين، ممثلهم وقياداتهم، من أجل وضع تقرير «مواز ومضاد» لتقرير آخر علاج مسالة المستوطنات «غير القانونية» (هو «تقرير طالاي ساسون»)، لا يبدو قادرا اليوم (حتى وإن أراد!) على الإتيان إلا بما يرضي المستوطنين - وهم شركاؤه في الحكومة والاتحلاف - ويلبي إراداتهم!

# يحييموفيتش تسرع الانتخابات المبكرة لرئاسة «العمل» لزيادة احتمالات فوزها!

**\* يحييموفيتش اتبعت أمرا غير مألوف في السنوات الأخيرة وسرعت موعد الانتخابات لرئاسة «العمل» وحقائق الأمور تدل على أنها قلقة على مصير بقائها في منصبها**

**\*امتحان قوتها في الحزب سيكون في قرار المؤتمر العام بشأن اقتراح الموعد الذي تطرحه \* حتى الآن ليس واضحا من سينافسها ولكنها ستخوض انتخابات ليست سهلة \***

**كتب برهوم جراييسي:**

أعلنت رئيسة حزب «العمل» شيلي يحييموفيتش في الأسبوع الماضي، وفي قرار مفاجئ- إجراء انتخابات مبكرة لرئاسة الحزب في الرابع عشر من تشرين الثاني المقبل، قبل أربعة أشهر من الحد الأقصى الذي حدده دستور الحزب، ورغم أن القرار سيحتاج إلى موافقة مؤتمر الحزب، ما يعني انه ليس نهائيا، إلا انه يكشف عن قلق يحييموفيتش على مصير استمرارها في منصبها.

فقرار يحييموفيتش ليس مألوا، على الأقل في العقد الأخير في حزب «العمل»، إذ لم يكن رئيس للحزب، إلا وسعى لقرار استثنائي لتمديد فترة اجراء انتخابات داخلية في الحزب، وبحسب الدستور، فإنه في حال لم يفز الحزب بالحكم في انتخابات برلمانية، تجري الانتخابات لرئاسة الحزب، ما يعني انه ليس نهائيا، إذ ما جرى فتح باب الانسحاب أمام رئاسة يهودا باراك إلى ١٤ شهرا.

والإشكالية الأولى التي يصدم بها قرار يحييموفيتش هي انها أعلنت انتخابات بعد أربعة أشهر من الآن، ما يعني انها أغلقت الباب أمام انتسابات جديدة للحزب، تمهيدا لانتخابات الرئاسة، وهي الوسيلة التي يلجا اليها جميع المتنافسين، ولكن بشكل خاص الجدد منهم، لأن الدستور يمنع حق التصويت لمن انتسب للحزب منذ ستة أشهر وأكثر، ما يعني أن يحييموفيتش بقرارها تريد الحفاظ على الوضع القائم في سجل الناخبين للحزب، وهذا أول انتقاد واجهته من خصومها المفترضين. فقد قال عضو الكنيست إيتان كابل، إنه لم يقتر بعد ما إذا سيتنافس على رئاسة الحزب، ولكنه اعتبر قرار يحييموفيتش على أنه محاولة لإقامة معسكر تحالفي حولها، وهذا يدافع خوفاها من المنافسة. وأضاف قائلا إنه إذا ما جرى فتح باب الانسحاب أمام أعضاء جدد، وكانت ستخسر ثقة الجمهور.

وقال النائب أريئيل مرغليت، الذي تنافس على رئاسة الحزب في آخر انتخابات، وانتسحب منها في الأيام الأخيرة، بعد تيقنه من عدم حصوله إلا على نسبة لا تذكر من أصوات أعضاء الحزب، «إن يحييموفيتش فشلت في الانتخابات البرلمانية الأخيرة، بموصول الحزب على ١٥ مقعدا، فهذه قوة يحييموفيتش في الشارع، ولا أكثر». وتابع مرغليت قائلا إن الانتخابات البرلمانية المقبلة ستكون حول من سواجوه (وزير المالية) يائير لبيد، رئيس حزب «يوجد مستقبل»، من أجل استعادة الأصوات التي سحبها من حزب العمل في الانتخابات الأخيرة، وخسارة يحييموفيتش في الانتخابات التي جرت قبل أيام في فرع تل أبيب، دلت على شعور أعضاء الحزب بتجاهها، ولكن هي وحتى الآن واضحا من سينافس يحييموفيتش على رئاسة الحزب، ولكن هي ليست لديها أقدمية أو نفوذ واسع في الحزب، ما يعني أنها ستواجه عددا من

وفي قرارها قبل الأخير في القضية، الذي أصدرته يوم ٢٩ نيسان الفائت، حددت المحكمة يوم ١٥ تموز الجاري «موعدا نهائيا» لإخلاء هذه البؤرة الاستيطانية «غير المخصصة» وتعليقها على ذلك القرار، قال المحامي شلومي زخاريا، من الطاقم القانوني في منظمة «يش دين»، «نحن نأمل بأن يحترم الدولة قرار المحكمة بلا تأجيل وبدون أية كان فيها اللتماس عالقا، بينما ينتظر المتلمسون الآخرون العودة إلى أراضيهم»، مضيفا انه «من البين أن دولة إسرائيل تبحث عن الأعذار دائما للمماثلة وتجنب إعادة الأراضي إلى أصحابها الفلسطينيين»!

**فاينشتاين يستجيب لطلب يعلون استجابة لطلب المستوطنين!**
ويأتي قرار المستشار القانوني للحكومة، فاينشتاين، الأخير من يوم ١٨ الجاري، تأكيدا لما ذهب إليه محامي «يش دين» أعلاه، بما يشكل انتصارا جديدا للمستوطنين، على الحكومة والمحكمة معا!

فقد استجاب فاينشتاين لطلب وزير الدفاع، موشيه يعلون، وأصدر أمرا بعدم إخلاء المباني الـ ٣٠ التي أمرت المحكمة بإخلائها في عمونه، بعد أن أقرت بأنها «أقيمت على أراض فلسطينية من دون تراخيص»(!)، بل إخلاء «قسيمة واحدة فقط ثبت ادعاء الملكية الفلسطينية عليها، حتى يوم غد الأربعاء (الموعد الذي حددته المحكمة»!

وكان محاولات قد جرت خلال الأسبوع قبل الأخير في مكتب المستشار القانوني للحكومة «لتفسير قرار المحكمة»: هل يتطرق أمر الإخلاء لقسيمة واحدة فقط (رقم ١١٠) هي المقام عليها مبنى سكني واحد والتي التمس صاحبها إلى المحكمة العليا، أم يشمل المباني الـ ٣٠ جميعها بملكية المتلمسين(!)، باستثناء مبنى واحد والشارع ملكية المتلمسين أنفسهم؟

ورشح عن تلك العداوات أن المشاركين فيها انقسموا إلى فريقين، مؤيد للموقف الأول ومؤيد للموقف الثاني. وفي ختام العداوات، رجحت كفة الفريق الأول الذي قال بأن قرار المحكمة يسري على قسيمة واحدة فقط، معلا ذلك بأنه «بما أن الدول بدأت تدعي مؤذرا بأنه ينبغي هدم المباني العالمة على أراض بملكية المتلمسين فقط، وبما أن قضاة المحكمة لم يتطرقوا إلى هذا الادعاء بشكل صريح ومباشر، فحمة مكان للافتراض بأنهم قبلوا بهذا الادعاء»(!) وعليه، فإنه يتعين إخلاء الأرض التي تعود ملكيتها للمتلمسين أنفسهم، فقط! وهو الموقف الذي تبناه، في نهاية المطاف، المستشار القانوني للحكومة فأمر بإبقاء على جميع الأبنية المقامة على أراض فلسطينية خاصة (لكن ليست بملكية المتلمسين)، باستثناء مبنى واحد والشارع الموصلى إلى البؤرة الاستيطانية!

**تقرير مراقب الدولة ... الخوف من المستوطنين!**

ومما يثير العجب والاستغرب أن المستشار القانوني للحكومة، فاينشتاين، ارتأى أن يوجه نقدا إلى سلطات القانون في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) على «عدم تطبيق القانون» هناك، وذلك في اليوم نفسه الذي أصدر فيه قرار الاستجابة لطلب وزير الدفاع بشأن الإخلاء في عمونه، كما نكرنا أعلاه.

فقد أشار فاينشتاين في رسالته إلى رئيس الحكومة ووزير الدفاع إلى «سلم الأولويات لدى السلطات المختصة من كل ما يتصل بالتطبيق الجنائي والإداري على مخالقات التنظيم والبناء في قطاع يهودا والسامرة»، منبها إلى «ضرورة تأكيد سلم الأولويات الداخلية بشأن البناء على أراض خصومية والعمل الجدي لإزالة المباني المقامة على أراض خصومية». وذلك بأن الوضع الراهن، كما هو مبين في التقرير، يشكل مسأ بسلطة القانون، مسأ بحقوق الإنسان وبالملكية الفردية، وهو ما لا يمكن التغل علىه!!

لكن الحقيقة أن هذا النقد الذي وجهه فاينشتاين لـم يأت صدفة ولم يكن ولبد حرص حقيقي من طرفه على النصوص القانونية وتطبيقاتها الفعلية على أرض الواقع، بل جاء «اضطرابا» كما هو واضح تماما. -غداة الانتخابات الحادة جدا التي تضمنها تقرير مراقب الدولة، القاضي المتقاعد يوسف شاپيرا، في هذا الشأن- وهو «التقرير» الذي قصده فاينشتاين بقوله «كما هو مبين في التقرير»!

وكان مراقب الدولة قد قدم تقريره هذا يوم الأربعاء ٧/٧ (قبل رسالة فاينشتاين -بيوم واحد)- وخصمه، بالكامل، مجالات تخص «الأجهزة الأمنية» وعملها في إسرائيل. ومن بين تلك المجالات، بالطبع، المشروع الاستيطاني وما يتصل به.

وفي هذا الباب، وجد مراقب الدولة أن حالة من الفوضى العارمة تسود في كل ما يتصل بتطبيق القانون في المستوطنات وعلها، وعلى المستوطنين فيها كذلك.

المنافسين، من بينهم السابق ذكرها كابل ومرغليت، وأيضا رئيس كتلة الحزب في الكنيست اسحق هيرتسوغ، الذي بالإمكان اعتباره منافسا قويا لها.

وتلوح في الأفق الإعلامي أسماء ليست واقعية، مثل رئيس هيئة أركان الجيش السابق غابي أشكنازي، الذي لم ينتسب للحزب بعد، كما أنه يواجه قضية تتعلق بنزاهة قيادته للجيش، وهناك مطالبات بإجراء تحقيق جنائي ضده، كما يذكر اسم رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية السابق عاموس باردين، ولكنه هو أيضا لم يدخل المعتزك السياسي كخطوة تمهيدية للانضمام إلى الحزب والمنافسة على قيادته. وتحديثت تقارير صحافية عن أن المرشحين المفترضين الثلاثة كابل ومرغليت وهيرتسوغ، سيعملون بتنسيق كامل بهدف إسقاط يحييموفيتش عن رئاسة الحزب، ولأنه من الصعب أن يقرر أحدهم التنازل لآخر، فإن التوجه القائم بين ثلاثتهم أن يتنافس المنافسة حزب الليكود، حتى على أصوات اليمين والمحافظين، ولكنها جعلت من الحزب كالفراب الذي يسعى إلى تقليد الطاووس وغيره من الطيور، حتى نسي كيف كان.

وخلال عضويتها في الكنيست في الدورة السابقة، وقبل أن تنتخب لرئاسة الحزب، أقصت يحييموفيتش نفسها عن مواجهة التيار اليميني المتطرف بقوانينه العنصرية، بعكس مع فعلته في العامين الأولين لدخولها إلى الكنيست، أي في العام ٢٠٠٦، كما أقصت نفسها عن الخطاب السياسي، وتركزت في القضايا الاقتصادية الاجتماعية. وفي أثناء الانتخابات الداخلية للحزب لاختيار المرشحين على لائحة «العمل» للانتخابات البرلمانية، سعت يحييموفيتش إلى إبعاد أسماء مرتبطة باليسار الصهيوني، من بينهم النائبة ميراف ميخائيلي، التي فازت بمقعد برلماني، وغيرها من النواب.

ومن ذلك، مثلا، أن المستوطنين في ٨٣ مستوطنة لا يدفعون للدولة ما يفرضه عليهم القانون من رسوم استئجار، عن الأراضي التي استولوا عليها / أو «حصلوا عليها من الدولة»! إذ يصل المبلغ الإجمالي لهذه الرسوم المستتقة وغير المدفوعة للدولة إلى نحو ٥٠ مليون شيكل في السنة، أي ما قيمته مئات ملايين الشواكل (وربما أكثر) خلال بضع سنوات - هي خسارة تتكبدها ميزانية الدولة.

أما السبب الذي يقف وراء حالة التسبب والفوضى هذه - كما يسجله المراقب في تقريره - فهو «تقصير وإهمال من جانب الإدارة المدنية ووزارة المالية» يعودان إلى «خوف المراقبين الميدانيين ورجال الشرطة من ردتات فعل المستوطنين»، حسبما يؤكد المراقب من غير موارد!

ويبين تقرير المراقب أن ثمة في منطقة الضفة الغربية ١٫٢ مليون دونم هي «أراضي دولة»، يتولى إدارتها شخص واحد يدعى «يوسي سيغل»، ويكشف التقرير عن أن «هذا الواقع معروف للأجهزة الأمنية المختصة وكبار مسؤوليها»، وفي العام ٢٠١٠، حذر المستشار القانوني لجهاز الأمن، المحامي أحاز بن أري، من أن «عدم جابية رسوم الاستئجار في القطاع القروي (الاستيطاني - س. س.) في يهودا والسامرة هو نهج غير سليم... إنه يمنح المستوطنين، عمليا، أرضا من دون أي مقابل، ما يشكل تمييزا إيجابيا بحقهم قياسا بمستوطنين آخرين وبمواطنين في داخل إسرائيل، فضلا عن حرمان خزينة الدولة من مدخولات كبيرة»! وفي أعقاب ذلك، أجرى قسم الميزانيات في وزارة المالية مدفوعات أخرى حول هذا الموضوع، في نيسان ٢٠١١. وتقرر في ختامها «إنشاء قسم خاص للجباية هناك». لكن هذا القسم لم يقم، حتى هذا اليوم!

وعلاوة على ذلك، ينبه مراقب الدولة في تقريره من تمشي واقع «كل يفعل ما يحلو له» (حارة كل من يبدو الو!») في مجال التنظيم والبناء في المستوطنات القائمة في الضفة الغربية، إذ «تنتصل الإدارة المدنية من مسؤوليتها وواجبها في تطبيق قوانين التنظيم والبناء»، نظرا إلى أن «المراقبين الميدانيين قد يواجهون مقاومة شديدة من طرف المستوطنين، إن هم طبقوا القانون في جانبه الجنائي»!!

ويؤكد التقرير، صريح الجارة، أن الشرطة ووحدة المراقبة الميدانية في الإدارة المدنية ترفضان العمل ضد مخالف في قوانين التنظيم والبناء في مستوطنات الضفة الغربية» وتدعي الشرطة، لتبرير تقاعسها هذا، بأن مخالقات التنظيم والبناء ليست

ولاحقا، كشفت يحييموفيتش عن أوراها أكثر، بداية حينما طلبت عدم الرزح بحزب «العمل» في خاتة اليسار الصهيوني، وقالت إن وضع حزبا في هذه الخاتة كان «غبنا»، وهاجمت حزب «ميرتس»، وحتى رفضت إبرام اتفاقية فائض أصوات معه على غرار التقليد الذي كان قائما على مدار العقدين الماضيين، وأبرمت اتفاقا كعذا مع حزب «يوجد مستقبل»، الذي استعاد التغلب على حزب «العمل» في المنافسة على مكانة الحزب المتني في الانتخابات الأخيرة.

كذلك، فإن يحييموفيتش فرضت على حزباها خلال الحملة الانتخابية عدم الرزح بالقضية الفلسطينية والصراع في الحملة الانتخابية، وأطلقت تصريحات، مثل رفضها لتلقيص ميزانيات الاستيطان والمستوطنات، طالما لم يتم حل الصراع، وقالت إن على إسرائيل أن لا تعطي أولوية في عملها لحل الصراع في هذه المرحلة، بزعم انه لا أمل لحل الصراع على ضوء الموقف الفلسطيني، وقالت أيضا في حينه إن على إسرائيل أن تعزز اقتصادها أولا، لأن الاقتصاد القوي، سيعزز موقعها في أي مفاوضات مستقبلية مع الفلسطينيين.

وسعت يحييموفيتش، في كل مقابلة ومواجهة صحافية وسياسية معها، للتمكز لتوجهاتها السياسية اليسارية السابقة، مثل أنها صوتت في سنوات التسعين مرتين للجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، النشطة أساسا في الشارع الفلسطيني.

وفي مرحلة ما، اضطرت يحييموفيتش وحزباها إلى التحدث عن الصراع وفاق الحل، بتحفظ شديد، في السعي للرد على الأجندة الانتخابية التي طرحها رئيسة «الحركة» تسيبي ليفني، التي أعطت لموضوع الصراع أولوية في خطابها، ولكن سرعانا ما تراجعته يحييموفيتش وحزباها عن التحدث بشأن الصراع في تلك الحملة الانتخابية. كذلك فإنه في أوج الحملة الانتخابية، كشفت صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية عن أن يحييموفيتش على قناعة بعدم أولوية حل الصراع، وليس فقط كتكتيك انتخابي، إذ تبين أنه في شهر تموز من العام الماضي، تهرت من طرح وجهة نظرها السياسية في لقاء مع الرئيس الفرنسي الحالي، فقط بعد إلاح منه، تحدثت بتحفظ شديد، وحتى أنها دافعت عن موقف رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو.

**محاولاة تصحيح وتعزيز فرص الفوز**

فتأجا حزب «العمل» ومعه كافة الأوساط من النتيجة التي حصل عليها «يوجد مستقبل»، في الانتخابات البرلمانية الأخيرة، بعد حصوله على ١٩ مقعدا، متفوقا على حزب «العمل» الذي وجد نفسه ثالثا، بحصوله على ١٥ مقعدا.

وقد فهمت يحييموفيتش المعادلة الائتلافية فورا، ولهذا أقتعت قيادة حزبا،

ائتلاف «شارة مضيئة» يحاول أن يكبح اعتداءات المستوطنين

## رئيس الائتلاف لـ «المنتهد الإسرائيلي»: الحكومة قادرة على وضع حد لاعتداءات «تدفيع الثمن» إذا ما كانت راغبة في ذلك!

بقلم: حاييم زيكمان (\*)

يعاني الجيل الثالث من المجتمع الحريدي الإسرائيلي من أزمات داخلية وخارجية، فعلى الصعيد الداخلي يزداد الضغط في صفوفه، في ضوء الحاجة

لعملية دراسية تعليمية لا تتوقف، تحكم على العائلة بأكملها عيش حياة فقر وتتشرف لا تلائم الجميع، ومن جهة أخرى فإن غالبية الحريديم مجبوسه داخل إطار لا يتيح لها مغادرته، وتفترق لمؤهلات الحياة، ولا تتجيد اللغة الإسرائيلية، وإذا ما خرجت إلى العلن فإنها تظهر كغريبة شاذة عن القواعد والأعراف المألوفة في المشهد الإسرائيلي. على الصعيد الخارجي، فإن الجمهور العلماني لم يعد مستعداً لقبول السلوك الحريدي، وما المطالبة بالمساواة في تحمل العبء سوى عارض للاحتجاج ضد انعزالية الجمهور الحريدي الذي لا يلبع اللعبة الإسرائيلية. في ضوء ذلك، تجد الزعامة الحريدية نفسها، للمرة الأولى منذ ثلاثة أجيال، واقعة بين فكي كمشاة داخلية وخارجية، مما يتطلب إحداث تغيير، وقد بدأ هذا التغيير بالفعل. ففاعات المؤسسات الأكاديمية تعص بنساء ورجال حريديم يدرسون، بشكل منفصل، نظريات كانت وغاوس وفينثاغوراس، كما أن مسارات الجيش والخدمة المدنية أصبحت مليئة بالشبان المتدينين الحريديم، الذين يشقون طريقهم يومياً بزي الجيش الإسرائيلي للقيام بالمهام الموكلة اليهم.

غير أن الشارع الحريدي (على مستوى الفرد والمجموع) يشعر بأنه مهدد من جانب الحكومة الإسرائيلية الحالية والخطاب المرافق لها. هكذا، كتمرة المسائل الجوهرية المطروحة على جدول الأعمال، والدعوات لتغيير «الوضع القائم» في شؤون الدين والدولة، والمس بانفس نفيس المجتمع الحريدي، المتمثل بتربية وتعليم الأولاد، كل ذلك يهشم العمود الفقري لهذا المجتمع. وعلى الرغم من أن تقليص الميزانية، وما يترتب عليه من تقليص للمخصصات والإعانات الاجتماعية وخلافه، يشكل ضربة مؤلمة للجمهور الحريدي، إلا أنه ينظر إلى ذلك كضرورة، وقرار يمكن تفهمه، وليس كحرب على الدين والمتدينين الحريديم.

غير أن مطالبه الحريديم بتغيير نمط حياتهم ووجهة نظرهم، يمس بالصب السحاس ويولد ردود فعل مضادة لدى المجتمع الحريدي. فال مواطن الحريدي لا يستطيع التهرب من الشعور بأن المطالبة الاجتماعية بالاندماج ما هي إلا غطاء لمحاولة إعادة تثقيف وتربية المجتمع الحريدي، وإجبار قسم من جمهور المتدينين الحريديم على تغيير أنماط حياته وتحويل القسم الآخر إلى جمهور غير معياري (ثقافياً وقانونياً واجتماعياً).

ويجد ذلك تجعيراً له، على سبيل المثال، في الخطاب الداعي إلى حظر الفصل الجندري، خلافاً للخطاب المثروع الداعي إلى منع الإقصاء والتحقير. تجدر الإشارة إلى أن العرف الحريدي المتأصل يعنى بالفصل التام بين الذكور والإناث، وهو يحظر على شاب حريدي أن يتحدث حديثاً نديوباً مع فتاة ليست من قريباته السبع، ولا ينطوي ذلك على أي إقصاء، وإنما هو فصل ينبع من رؤية دينية صارمة. من هنا فإن مطلب منع الفصل الجندري بحجة أن في ذلك إقصاء وإهانة للنساء، هو مطلب مغلو، يسعى إلى فرض نمط الحياة الغربي والإلزام على مجموعة سكانية تتبنى نهجا محافظا صارما.

والسؤال، هل هناك حقاً أهمية لتطبيق الفصل الجندري في المؤسسات التي تتوسط بين الحريدية والإسرائيلية، مثل الجيش والمؤسسات الأكاديمية؟! هذا سؤال مهم يحتاج إلى فهم وإلمام كبيرين بالثقافة الحريدية والشريعة الدينية اليهودية. هناك ما يدعو للأسف لإزاء الخطأ الذي وقع فيه المستشار القانوني للحكومة بتبنيه استنتاجات تفرير يتناول هذا الموضوع، في الوقت الذي لم يستمع فيه معدو التقرير أو المستشار ذاته، ل رأي ممثلي الجمهور الحريدي. كما يجدر إبداء الأسف إزاء المواقف والأراء المختلفة التي يعبر عنها رجالات الأكاديميا الذين يعارضون الفصل الجندري في مؤسسات التعليم، من دون أن يميزوا بين فصل مسجوع وبين إقصاء ممنوع.

من جهة أخرى، فإن دمج المتدينين الحريديم في الاقتصاد الإسرائيلي، لا يمكن أن يتحقق سوى عن طريق خلق مناخ ثقافي مريح للاندماج، وليس بطرق تتنافى مع نمط الحياة الحريدي، أو في غياب خطاب محتض. إن المطالبة بالعمل على دمج الجمهور الحريدي في الحياة الإسرائيلية، تستوجب تنازلات مهمة ليس من جانب الحريديم وحسب، وإنما أيضاً من الجانب الإسرائيلي. إنها تتطلب انفتاحاً عوضاً عن الاستعلاء، واحتواء بدلاً من الملاسة، كما أنه لا بد من التخلي عن عقلية الوصاية الأبوية الإسرائيلية الداعية إلى إعادة تثقيف وتغيير أنماط حياة المتدينين الحريديم والاهتمام عوضاً عن ذلك بإيجاد الأدوات اللازمة لدمجهم وسط احترام الاختلاف القائم.

(\*) باحث في المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، ترجمة خامة.

كتبت هبة زعبي:

في ٢٤ حزيران ٢٠١٣ تسلّم ائتلاف «شارة مضيئة» جائزة حقوق الإنسان على اسم «إميل غرينتسفايغ» للعام ٢٠١٢، بفضل المجهود الدؤوب الذي يبذله الائتلاف منذ تأسيسه في العام ٢٠١١ في مواجهة الاعتداءات التي ارتكبتها جماعات «تدفيع أو جباية الثمن».

وحتى نتعرف أكثر على الائتلاف ونشاطه أجريننا المقابلة الخاصة التالية مع رئيسه د. غادي غبرياهو.

(\*) س: كيف بدأتكم مشاركتكم مع الائتلاف؟ غبرياهو: بدأنا عملياً قبل سنتين خلال «عيد الأنوار» (الحانوكا). ففي تلك الفترة وقعت الكثير من الاعتداءات المرتبطة مع عمليات «تدفيع الثمن»، وفكرنا أنه توجد حاجة ماسة لإيقاف هذه الاعتداءات، فجمعنا عدة منظمات ومؤسسات من كافة أقطاب المجتمع الإسرائيلي، وصل عددها الآن إلى ٣٩ منظمة. نحن نؤمن بأهمية تطبيق مبادئ حقوق الإنسان، وكعب أي عمل عنصري يتم باسم الديانة اليهودية وتحت غطاءها، ويحرض على العنصرية، ويلطخ ويسمم المجتمع الإسرائيلي ويحوّله إلى مجتمع غير إنساني وعنصري. ونقوم بدعم الضحايا والمتضررين ونسعى للمطالبة بفرض القانون.

(\*) س: ما هي أهداف نشاطاتكم؟ غبرياهو: إن اليمين المتطرف يرغب في إثارة الفوضى والخلافات ويجب علينا إيقافه من خلال اللقاءات المشتركة. نحن نرغب ونبذل قصارى جهودنا حتى نثبت لهذه المجموعات أن العرب واليهود قادرون على العيش سوية، ويمكنهم أن يكونوا أصدقاء وهم يرغبون في إثبات العكس، والفكرة هي أن نبعث الضوء في مكان يسوده الظلمة، هم يريدون إثارة الكراهية ونحن نقوم ببث المحبة، هم يريدون نشر الظلمة ونحن نرغب في إضائة النور.

(\*) س: كيف تنتظمون وتنفذون فعالياتكم؟ غبرياهو: لدينا سكرتاريا خاصة مكونة من عشرة أعضاء تجتمع على الأقل مرة شهرياً وتقوم باتخاذ القرارات الأساسية، ولدينا طاقم ثابت مكون من ثلاثة: منسق إعلامي، مركز الائتلاف ومنصب رئيس الائتلاف الذي أشغله أنا. نحن الثلاثة نلتقي ما نتواصل بصورة يومية. عندما نعلم بوقوع حادث ما، نرسل فوراً شخصاً من قبلنا حتى يستطلع ما جرى ويعد ساعة أو ساعتين تلحقه مجموعة منا، وتحدث مع المواطنين المتضررين وننتشور معهم حتى ننظم احتجاجاً تشارك فيه مجموعة كبيرة من الائتلاف يصل عددها حتى مئة شخص ونحدد معا موعد قدوم المجموعة ونفضل أن تأتي في نفس اليوم.

(\*) س: عدا عن الاحتجاجات هل قمتم أيضاً بمساعدة أشخاص تعرضوا إلى الاعتداء؟ غبرياهو: تدخلنا في حوادث عديدة، مثل قضية المواطن حسن أشرف من يافا والذي ضربته مجموعة من الشبان ما اضطره للمكوث في المستشفى أسبوعين، وقمنا بزيارته ومساعدته، وساعدنا معلمة عربية من قرية قلنسوة تدرس في إحدى المدارس اليهودية تعرضت للاعتداء حين توجهت لتقديم واجب العزاء إلى مديرة مدرستها في القدس وخلال ذلك اعتدوا عليها، وهناك أمثلة كثيرة أخرى تدخلنا فيها وحاولنا

التضامن وتقديم المساعدة إلى المتضررين. من المهم جدا الإشارة إلى أن كل متضرر جسدياً أو نفسياً أو بالملكات من حوادث الكراهية يعتبر رسمياً مصاب حادث كراهية، ويجب عليه التوجه إلى ضريبة الأملاك أو إلى التامين الوطني حتى يقوموا بتعويضه.

(\*) س: من يقف وراء جماعات «تدفيع الثمن»؟ غبرياهو: «تدفيع الثمن» يعني توجيه المستوطنين المتطرفين إصبع الاتهام إلى الحكومة بسبب قيامها بأمور أثارتهم واستفرتهم وأغضبتهم، ويستردون «ثمن» ذلك من خلال ارتكاب أعمال ضد الفلسطينيين أو الجيش أو اليساريين. وهم خطرون جدا ويمكن لأعمالهم أن تكون أشد خطورة ويجب علينا أن ندرك جيدا ذلك. إن من قتل إسحق رابين كان شخصا واحدا.

الحكومة تخشاهم، وأنا أؤمن أنه في النهاية سيقومون باعتقالهم، لكن يبقى السؤال: متى سيكون ذلك؟ نحن غير متأكدين من كونهم عصابة سرية أو من وجود إدارة مركزية تقوم بتفويضهم، لكننا متأكدون من أن أعدادهم كبيرة وجميعهم ينشط بنفس الطريقة. هم منظمون بطريقة جيدة لكننا لا نعلم طبيعتهم.

(\*) س: ما رأيك بالاعتراف الرسمي بجماعات «تدفيع الثمن» كتنظيمات غير مشروعة وليس منظمات إرهابية؟

غبرياهو: لا أهتم بالتعريفات، بنظري الأهم هو إلقاء القبض عليهم، هم خطرون وسيئون لكافة المجتمع الإسرائيلي، لأن دولة لا تسيطر على تنظيمات شبه عسكرية سوف تنهار وتتفتت، فهذه التنظيمات ستتكاثر وستثير الفوضى. من الجيد أن يكون هناك تعريف ملائم، لكن بشرط إلقاء القبض عليهم.

(\*) س: أشترتم في مقام آخر إلى أن كتاب «تورة الملك» له علاقة وثيقة مع جماعات «تدفيع الثمن»، كيف ذلك؟

غبرياهو: هذا الكتاب خطير وهو كتاب ديني. ونحن نجد أن ثمة علاقة بين الكتاب ونشاطات جماعات «تدفيع الثمن»، لأن الكتاب تطور في أماكن يقطنها متطرفون، وهؤلاء المتطرفون هم أنفسهم الذين يرسلون أعضاء جماعات «تدفيع الثمن»، وهم يمتلكون نفس الأيديولوجيا التي يتضمنها الكتاب، وأنتلانا يحارب هذه الجماعات وكتاب «تورة الملك» معا، لأننا نعتقد أنهما يندرجان تحت نفس الإطار.

(\*) س: هل قمتم بخطوات أخرى غير التضامن مع المتضررين؟

غبرياهو: لدينا في الكنيست لوبي داعم، ويتعاون معنا أعضاء كنيست من كافة الأحزاب. نحن نطالبهم بأن يقوموا بخطوات فعلية مثل تقديم مشاريع قوانين واستجابات والعمل على إقامة برامج تعليمية تسعى إلى خلق حوار يهودي-عربي.

(\*) س: هل اقترحتم خططا خاصة تتعلق بجهاز التعليم؟

غبرياهو: يجب إجراء لقاءات مشتركة بين الطلاب العرب واليهود بصورة متواصلة، كذلك يجب تدريس اللغة العربية وتاريخ الشعب الفلسطيني في المدارس اليهودية. إن الوضع القائم يخلق حواجز ومجودا بين الشهيبن. وزير التربية والتعليم الحالي (شاي بيرون من «يوجد مستقبل») يعمل على تعزيز هذا الاتجاه.

(\*) س: الاعتداءات داخل إسرائيل جديدة نسبيا، هل

ترى خطورة جدية فيها؟

غبرياهو: بالتأكيد. وهذا الأمر خطير لسببين، أولا لكونه معديا، حيث يمكن لكل شخص القيام به من دون الحاجة إلى الانتماء إلى أي جماعة سرية، وثانيا لأنه يتعلق بثقافة تعتمد على الكراهية ويمكنها الوصول إلى أماكن عديدة مثل ملاعب كرة القدم وهي فعلا وصلت إلى هناك، أو تنفيذ اعتداءات على مواطنين وهناك أمثلة عديدة.

(\*) س: ما رأيك في أداء الشرطة في ما يتعلق في الاعتداءات؟

غبرياهو: الأمر غير منوط بالشرطة فقط، أيضا هو متعلق بجهاز الشاباك وأنا غير راض عن أدائها. الأجهزة الأمنية تنال ميزات كبيرة حتى توفر الأمن وأنا لا أشعر أنها تؤدي مهامها بصورة كافية. هذه الجماعات تعمل وتنفذ اعتداءاتها بحرية وبدون إزعاج، فقط في الفترة الأخيرة يحاولون الحديث عما يجري، نحن نرغب في أن نرى أمرا ملموسا وهو إلقاء القبض على مرتكبي هذه الاعتداءات.

(\*) س: ما هي الحلول التي تقترحونها؟

غبرياهو: الحكومة قادرة على القضاء عليهم، الدولة كانت قادرة على التعامل مع «الإرهاب» العربي واستطاعت إلقاء القبض على «إرهابيين» عرب حينما رغبت في ذلك وكانت تعرف كل شيء عنهم. هم يعرفون كل شيء وهم قادرون متى أرادوا على إيقاف كل هذا، الأمر متعلق برغبتهم للقيام بذلك، لكنهم يعتقدون أن الوضع ليس خطيرا وهؤلاء لا يشكلون خطورة، ونحن في



المقابل تؤكد أمامهم دائما خطورتهم، لأن أي مجموعة يهودية إرهابية متطرفة تشكل في نفس الوقت خطرا على المجتمع العربي وعلى المجتمع اليهودي وتشكل خطرا على الدولة، وكلما أسرعوا في إلقاء القبض عليها سيكون الوضع أفضل ولا توجد عندهم مشكلة لإيقافها، لكن هذا الأمر وحده لا يكفي، عليهم أيضا العمل في نطاق جهاز التعليم وأن يعلموا المجتمعين العربي واليهودي كيفية التحول إلى جارين جيدين، وعليهم إجراء لقاءات ثابتة بين الطلاب بصورة مستمرة وليس موسمية فقط عند وقوع أي اعتداء.

(\*) س: هل أفراد «تدفيع الثمن» يستهدفون العرب فقط؟

غبرياهو: أغلب الاعتداءات هي بحق العرب، لكنهم يكرهون أي شخص لا يشبههم، فهم يكرهون المسلمين والنصارى، واليهود العلمانيين، واليهود اليساريين، ويكرهون القضاة أيضا لأنهم يصدرن أحكامهم بموجب قوانين الدولة الديمقراطية وليس حسب طريقة تفكيرهم. كما أنهم دخلوا أيضا مرتين إلى مخيمات الجيش ويفتخرون بذلك. لا توجد حدود لأفعالهم و«الثن» سوف يزيد. لقد قتلوا رابين سابقا وهناك قاسم مشترك بين قاتل رابين يغتال عمير ومركب مجرزة الحرم الإبراهيمي باروخ غولدشتاين، وكتاب «تورة الملك» ومجموعات «تدفيع الثمن»، فجميعهم يمتلكون نفس الأيديولوجيا، وقبل أن يغتال عمير رئيس الحكومة الأسبق رابين قرأ عن غولدشتاين وجرائمه.

## «مشروع قانون الحكم» الجديد يسعى لتكريس سلطة الأقلية!

بقلم: أريك كارمون وغدعون راهط (\*)

مما لا شك فيه أن «مشروع قانون الحكم» الجديد المقدم من جانب حزب «يش عتيد» (يوجد مستقبل)، والذي أقر في مطلع الشهر الحالي بالقراءة التمهيدية في الكنيست، يتضمن عناصر ومكونات إيجابية جداً (مثل تقليص حجم الحكومة)، غير أنه يتضمن أيضا مكونا خطيرا ومثيرا للاستغراب، يمكن أن يعيدنا إلى الوراء، إلى فترة تطبيق قانون «الانتخاب المباشر لرئيس الحكومة». والمقصود هنا ما نص عليه مشروع القانون الجديد من أن حجب الثقة عن الحكومة يتطلب

تأييد أغلبية مكونة من ٦٥ عضو كنيست. فهذا الاقتراح غريب ومثير للسؤال كونه يأتي برسم تنظيم الحكم، لكنه يؤدي عمليا إلى مأسسة إمكانية بقاء حكومة تؤيدها أقلية برلمانية، بينما تعارضها فعليا أغلبية أعضاء الكنيست. كيف يمكن أن يتحقق الحكم في ظل ولاية حكومية لا يمكن الإطاحة بها، لكنها لا تستطيع، في الوقت ذاته، مزاولة الحكم بسبب عدم وجود أغلبية مؤيدة لها في الكنيست؟! كيف يمكن تصور وجود حكومة يؤيدها ٥٦ عضو كنيست ويعارضها ٦٤ عضو كنيست... حكومة «مستقرة» لا يمكن استبدالها، لكنها لا تستطيع مزاولة الحكم؟! في فترة تطبيق «قانون الانتخاب المباشر»، التي هوت خلالها الأحزاب الكبيرة (انخفض حجمها بصورة

للنظام الديمقراطي وقيمه ومبادئه (مثل حقوق الفرد و / أو الحقوق الجماعية).

ربما يقول البعض إن هناك حكومات أقلية في أفضل الديمقراطيات، مثل الدول الاسكندنافية أو كندا أحيانا. ولكن في الثقافات السياسية لـ «بلدان الصقيع»، التي تختلف تركيبتها الاجتماعية عن التركيبة المتنوعة للمجتمع الإسرائيلي، تعني حكومات الأقلية بأن هناك من يدعمها «من الخارج» (بمعنى ليس له تمثيل في الحكومة)، أو على الأقل لا يعمل من أجل استبدالها أو إسقاطها. في المقابل فإن ما يسعى إليه مشروع القانون الذي أقر مع الأسف بالقراءة التمهيدية في برلماننا (الكنيست)، هو مأسسة سلطة تدعمها أقلية، على الرغم من وجود أغلبية مرارعة لها. وفي ثقافتنا السياسية وواقع حياتنا، الذي تعتبر أجندته الأكثر ازدحاما مقارنة مع سائر الدول الديمقراطية في العالم، ستنشأ في غياب اتفاقيات ائتلافية تضمن أغلبية للائتلاف الحكومي، حالات كثيرة يكون فيها للحكومة معارضون أكثر من المؤيدين.

فضلا عن ذلك، حاولنا معرفة من أين أتت فكرة القانون الجديد المقترح، وإذا ما كانت هناك دولة ديمقراطية قد جرته ورأت أنه ملائم أو جيد، لكننا لم نجد شيئا كهذا ولو بالصدفة. فحين تنشأ ضرورة للحسم في شؤون الحكم في الأنظمة الديمقراطية، يكون للحسم في يد الأغلبية (ما عدا في الأمور الدستورية التي يوجد

(\*) باحثان كبيران في المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، ترجمة خامة.

هذا الملحق ممول من قبل الاتحاد الأوروبي



«مضمون هذا الملحق هو مسؤولية مركز مدار، ولا يمكن في أي حال من الأحوال أن يعكس آراء الاتحاد الأوروبي»

تابعونا على الفيسبوك



وقناتنا على اليوتيوب



رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب. 1959

هاتف: 2966201 - 2 - 00970

فاكس: 2966205 - 2 - 00970

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدار» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies



«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي